الأمم المتحدة

S/PV.8376



مجلس الأمن

السنة الثالثة والسبعون

مؤقت

الجلسة ٨٣٧٦

الجمعة، ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيدة كوردوبا صوريا	(بوليفيا (دولة - متعددة القوميات))
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بوليانسكي
	إثيوبيا	السيد وولدغريما
	بولندا	السيدة فرونيتسكا
	بيرو	السيد ميثا - كوادرا
	السويد	السيد أورينيوس سكاو
	الصين	السيد جانغ ديانبين
	غينيا الاستوائية	السيدة ميلي كوليفا
	فرنسا	السيد دولاتر
	كازاخستان	السيد توميش
	كوت ديفوار	السيد إيبو
	الكويت	السيد العتيبي
	هولندا	السيد فان أوستيروم
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ألين
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كوهين

جدول الأعمال

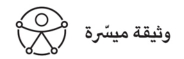
الحالة في مالي

تقرير الأمين العام عن الحالة في مالي (S/2018/866)

1833024 (A)







افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقرَّ جدول الأعمال.

الحالة في مالي

تقرير الأمين العام عن الحالة في مالي (S/2018/866)

الرئيسة (*تكلمت بالإسبانية*): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل مالي إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد جان - بيير لاكروا، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن النظر في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2018/866 التي تتضمن تقرير الأمين العام عن الحالة في مالي.

وأعطي الكلمة الآن للسيد لاكروا.

السيد لاكروا (*تكلم بالفرنسية*): أشكركم، سيدتي الرئيسة، على إتاحة هذه الفرصة لي لتقديم إحاطة إلى أعضاء مجلس الأمن في آخر تقرير للأمين العام عن الحالة في مالي (S/2018/866)، وإطلاعهم على آخر التطورات السياسية والأمنية والإنسانية في البلد.

لقد اتسمت الأشهر الثلاثة الماضية بعقد الانتخابات الرئاسية في جو سلمي عموما، باعتراف جميع مراقبي الانتخابات. وأثني على رئيس الوزراء سومايلو بوبيي مايغا، لجهوده الرامية إلى تعزيز الحوار السياسي البنّاء في جميع مراحل العملية. وأهنئ أيضا زميلنا الممثل الخاص للأمين العام في مالي، السيد النظيف، الذي أدت مساعيه الحميدة دورا حاسما في التخفيف من حدة التوترات.

وبرهن إجراء الانتخابات بصورة ناجحة على النضج السياسي للشعب المالي والتزام الطبقة السياسية بالعملية الديمقراطية. وفي بيئة أمنية مضطربة للغاية، أكد النجاح في تنظيم الانتخابات أيضا الإنجازات الهامة لاتفاق السلام والمصالحة في مالي - أي توافق الآراء الذي تم التوصل إليه بين الأطراف الموقّعة على الاتفاق، على النحو المبيّن في الدور الحيوي الذي تؤديه الجماعات المسلحة الموقّعة على الاتفاق في توفير الأمن في عدة مواقع انتخابية في شمال البلد. ومما لا شك فيه أن مثل هذا التوافق في الآراء يشكّل العامل الرئيسي الذي مكّن من إجراء الانتخابات وفقا للجدول الزمني الانتخابي ودون وقوع حوادث أمنية ملحوظة، على الرغم من التقارير الواردة عن وقوع اضطرابات في وسط البلد.

وفي الوقت نفسه، كان ينبغي أن يستند إجراء الانتخابات إلى إحراز مزيد من التقدم في تنفيذ الإصلاحات المؤسسية الرئيسية، بما في ذلك تشغيل السلطات المؤقتة والإصلاح الدستوري وإصلاح القطاع الأمني وعملية التسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الدور الهام الذي أدته بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، الذي اضطرت إليه في توفير الأمن في مواقع الانتخابات قد أكد تدني مستوى تفعيل مختلف الوحدات التابعة لآلية تنسيق العمليات. وأدى التأخير في تنفيذ الاتفاق وكذلك المبادرات الأساسية المعيّنة التي لم يتم تفعيلها بعد - مثل ميثاق السلم والمصالحة الوطنية - الرامية إلى تعزيز الحوار السياسي، إلى ضعف التماسك الوطني على النحو الذي أكدته الانقسامات في المشهد السياسي. وأدت الخلافات على القانون الانتخابي والسجل الانتخابي إلى زيادة تحديات معارضة النتائج التي أسفرت عنها الانتخابات.

وما زلت مقتنعا بأن المناقشات الجارية بشأن إمكانية تأجيل الانتخابات البرلمانية ستهيئ مناخا توافقيا مواتيا لنجاح عملية مراجعة الدستور وإصلاح الإدارة الانتخابية. وستكون الانتخابات بمثابة اختبار حاسم لتماسك الطبقة السياسية والمجتمع الماليين، وخطوة هامة نحو توطيد المؤسسات الديمقراطية. ولذلك، فإنني أحث الحكومة والمعارضة على الانخراط في حوار سياسي استنادا إلى شمول الجميع وأخذ المصالح الوطنية في الاعتبار. وأدعو الجهات السياسية الفاعلة في مالي إلى اغتنام الفرصة التي تتيحها الانتخابات الرئاسية لتشكيل برلمان أكثر تمثيلا عبر التشجيع على ترشيح الشباب والنساء. وأرحب في ذلك الصدد بتشكيل الحكومة الجديدة بمشاركة المرأة بنسبة تزيد على ٣٠ في المائة، بما يتسق مع القانون المالي.

ويعدُّ اتفاق السلام الذي وقِّع في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر بين الحكومة والأمم المتحدة في اجتماع لجنة متابعة الاتفاق، أداة أساسية لحفز الجهود التي تبذلها الأطراف المالية بدعم من المجتمع الدولي لأجل تنفيذ الاتفاق وإعطاء زخم جديد لعملية السلام من خلال التركيز على الشمول. إلا أن ذلك الاتفاق ليس عوضا عن اتفاق السلام. وهو يؤكد أهمية تنفيذ الأحكام الرئيسية للاتفاق على النحو المنصوص عليه في الفقرتين ٤ و ٥ من القرار، وفي خارطة الطريق التي اعتمدتها الأطراف في ٢٢ آذار/مارس.

وسوف نحيط مجلس الأمن علما بالتقدم المحرز في تنفيذ الاتفاق، فضلا عن أحكامه الرئيسية بعد ستة أشهر من تنصيب رئيس الجمهورية. وإذا لم يحرز تقدم فسوف توفر تلك العناصر التي يدعمها عمل المراقب المستقل، أساسا متينا للنظر في اتخاذ التدابير المناسبة عند الاقتضاء.

وفي هذا الصدد، أرحب بعقد الاجتماع الرفيع المستوى بشأن مالي ومنطقة الساحل في ٢٦ أيلول/سبتمبر على هامش المناقشة العامة للجمعية العامة هنا في نيويورك، الأمر الذي مكننا من إعادة تأكيد الدور الرئيسي الذي يؤديه اتفاق السلام والمصالحة في مالي، بما يشمل التصدي للتحديات التي نشأت في وسط البلد. وقد كان الاجتماع أيضاً فرصة لتسليط الضوء على التكامل بين الاستجابة السياسية في مالي والدعم المقدم إلى القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل واستراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل.

وفي الوقت نفسه، كان مما أثلج صدري خلال زيارتي إلى مالي رغبة جميع أطراف الاتفاق في التعجيل بتنفيذه. ويمثل إنشاء وزارة مكلّفة على وجه التحديد بتنفيذ الاتفاق، والتي يرأسها السيد لاسين بواريه، أيضاً مؤشرا على التزام الحكومة القوي بالسعي إلى تحقيق هذا الهدف.

وأود أن أعرب لمجلس الأمن عن بالغ قلقنا إزاء الحالة الأمنية في مالي، وخاصة في وسط البلد – وهي منطقة تركّزتْ فيها، خلال جولتَي الانتخابات الرئاسية، حوالي ٨٠ في المائة من مراكز الاقتراع التي تضررت من انعدام الأمن. ويشير الأمين العام في تقريره الأخير إلى أن فترة الثلاثة أشهر تلك كانت الأكثر دموية منذ إنشاء البعثة في عام ٢٠١٣. فقد قُتل حوالي ٢٨٧ من المدنيين في هجمات مُدبرة، بما في ذلك بواسطة أجهزة متفجرة يدوية الصنع أو ألغام أو في اشتباكات قبلية بين الجماعات المسلحة للدفاع عن النفس أو الجماعات المتطرفة العنيفة.

ولا تزال هذه الحالة تقيّد وصول الجهات الفاعلة في المجال الإنساني إلى أشد الفئات ضعفاً وتحد من نطاق العمل في مجال الأنشطة الإنمائية. وبالإضافة إلى التسبب في تفاقم الحالة فيما يتعلق بالتنمية البشرية في البلد، فضلاً عن حقوق الإنسان، فإن ذلك يمكن أن يُديم الشعور بالإحباط لدى سكان مالي، الذين يكافحون من أجل أن يروا تحقق الفوائد الملموسة لتنفيذ الاتفاق. ولذا، يجب أن تُعطى الأولوية لإعادة إرساء سلطة الدولة وبسطها من أجل المساهمة في توفير ثمار ملموسة وقابلة للقياس للسلام على أرض الواقع.

وفي هذا السياق، وعلى نحو ما طلب مجلس الأمن في القرار ٢٤٢٣ (٢٠١٨)، بدأت البعثة المتكاملة والفريق القطري للأمم المتحدة في وضع إطار استراتيجي شامل لدعم خطة الحكومة المالية الأمنية الشاملة للمناطق الوسطى. وسيمكنهما هذا الإطار من تنسيق الإجراءات المتخذة لدعم الحكم الرشيد والسلام وتحقيق الاستقرار من أجل تحسين تأثيرهما على أرض الواقع بطريقة شاملة.

(تكلم بالإنكليزية)

خلال الأشهر القليلة الماضية، ما فتئنا نشهد أيضاً تصعيداً في هجمات المتطرفين العنيفة في بوركينا فاسو المجاورة. وينتشر انعدام الأمن بسرعة عبر الحدود، بما لذلك من عواقب تتراوح بين التشريد القسري للمجتمعات المحلية وتقويض سلطة الدولة والتناقص الحاد في توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية. ولا تُشكّل تلك الحالة المزرية تهديداً لأمن شعوب مالي ومنطقة الساحل فحسب، بل للأمن الدولي ككل. وليس الوقت في صالح أي منا.

وفي هذا السياق، فإن القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية، والتي يواصل الأمين العام تقديم دعمه الثابت لها، لا تزال هامة كما كانت دائماً. والمطلوب هو إيجاد حل على الصعيد الإقليمي من أجل التصدي لعدم الاستقرار في مالي والمنطقة، والذي يجب أن تكمله مبادرات تستهدف تحسين الحوكمة والقدرة على المجابهة والتنمية. ومع ذلك، إذا كنا نريد للقوة المشتركة تحقيق أي نتائج إيجابية في مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية، فإنها بحاجة إلى دعم مناسب ومستمر من شركائها الدوليين.

وعلاوة على ذلك، وبالنظر إلى قابلية التشغيل المشترك والتكامل بين القوة المشتركة والبعثة المتكاملة، سيكون من المهم الاستمرار في تقييم تأثير البعثة على التفعيل التدريجي للقوة المشتركة. وسيرد هذا الجانب في التقرير المرحلي لفترة الستة أشهر، بناء على طلب مجلس الأمن، والذي سيُقدم في آذار/مارس ٢٠١٩.

قبل أن أختتم ملاحظاتي، أود أن أوجه عناية المجلس إلى مؤشر يبعث على الأمل في خضم هذه الحالة الصعبة. فنحن سعداء حقاً بأن الأشهر الماضية شهدت انخفاضاً ملحظا ومتسقا في عدد القتلى والجرحى من حفظة السلام، على الرغم من استمرار الهجمات التي تشنها الجماعات المتطرفة العنيفة. وفي هذه المرحلة، وبينما ينبغي ألا نعزو هذا الانخفاض – على الأقل ليس حصراً– إلى أثر تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الفريق المتقاعد سانتوس كروز، المعنون تحسين الأمن لحفظة السلام التابعين للأمم المتحدة، فهذا بطبيعة الحال اتجاه مشجّع. ومع ذلك، يجب علينا، بطبيعة الحال، أن نظلّ حذرين؛ فنحن لا نعلم ما سيجلبه الغد. وسنواصل بالتأكيد بذل جهودنا الرامية إلى تغيير العقليات وتحسين التدريب والمعدات، لكي يتسنى لحفظة السلام الاستمرار في تنفيذ ولاية البعثة في أفضل الظروف الممكنة من أجل أمنهم وفعاليتهم.

الرئيسة (*تكلمت بالإسبانية*): أشكر السيد لاكروا على إحاطته الإعلامية.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد دولاتر (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): أشكر وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، السيد جان – بيير لاكروا، على إحاطته الإعلامية المفيدة جداً. وأرحب أيضاً بحضور السفير كونفورو الذي يحظى بتقدير كبير في المجلس، والذي سيدلي ببيان باسم مالي.

أود أن أبدأ بياني بالإعراب عن تمنياتنا بالشفاء العاجل لخمسة جنود تشاديين من بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، أصيبوا بجروح خطيرة عندما

مرّت مركبتهم فوق جهاز متفجر أمس في شمال مالي. وأود أيضاً أن الإشادة بالعريف عبد اللطيف رفيق، الذي توفي في ظروف عرضية يوم الأربعاء في غاو خلال عملية بارخان. وبوفاتُه، يرتفع عدد الجنود الفرنسيين الذين لقوا حتفهم في مالي منذ عام ٢٠١٣ إلى ٢٣ فرداً. وأخيراً، نُعرب عن مواساتنا في وفاة جميع الجنود من مالي ومن بلدان المنطقة وذوي الخوذ الزرق التابعين للبعثة المتكاملة الذين لقوا حتفهم في الأشهر الأخيرة في سياق مكافحة الإرهاب وتعزيز السلام في مالي ومنطقة الساحل. ويجب علينا جميعاً أن نتذكر تضحياتهم في تفكيرنا بشأن التزاماتنا.

لقد كانت الانتخابات التي أدت إلى إعادة تعيين الرئيس كيتا لحظة هامة في الحياة الديمقراطية في مالي. وأود أن أثني على الدور الحاسم للبعثة، سواء من خلال مساعيها الحميدة أو دعمها اللوجستي والأمني، في كفالة إجراء الانتخابات في ظروف مُرضية، على النحو الذي أقرّ به المجلس وجميع المراقبين على أرض الواقع. ومن الضروري الآن أن تمضي جميع الجهات السياسية الفاعلة في مالي قدما، وأن تعترف بنتائج الانتخابات وتعمل معاً من أجل تحقيق الاستقرار في البلد. إن إعلان تأجيل الانتخابات التشريعية لبضعة أشهر، عقب فتوى قانونية تؤيد ذلك من جانب المحكمة الدستورية، أمر جدير بالترحيب أيضاً. ومن شأن ذلك أن يجعل من الممكن، في هذه الأثناء، تنفيذ العديد من الإصلاحات المؤسسية التي سيكون لها أثر مباشر على تلك الانتخابات.

ويجب أن يظلّ تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي على رأس الأولويات. وتوقيع ميثاق السلام، بعد بضعة أشهر فقط من اتخاذ القرار ٢٤٢٣ (٢٠١٨)، هو نبأ طيّب. وتتناول تلك الوثيقة، على وجه الخصوص، التزام جميع الأطراف في مالي والجهات الفاعلة الدولية بالعمل السريع والكامل والشامل للجميع في تنفيذ الاتفاق. وعلينا الآن دعم هذه الدينامية من خلال تعبئة جميع الأدوات المتاحة للمجتمع الدولي لتشجيع الأطراف على المضي قدماً. ونأمل، على وجه التحديد، أن تواصل اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ٢٣٧٤ (٢٠١٧) بشأن مالي عملها في الأسابيع المقبلة بزيارة البلد نفسه، الأمر الذي سيمكّنها من الاتصال مع جميع الأطراف المالية، وكذلك مع مختلف الجهات الدولية القائمة بالوساطة. وفي هذا الصدد، أود أن أشيد بالعمل الذي تضطلع به السويد بصفتها رئيسة تلك اللجنة.

ولكن لا يخطئن أحد – فثمة حاجة إلى إحراز الكثير من التقدم على وجه الاستعجال. ويوفر القرار ٢٤٢٣ (٢٠١٨) إطاراً واضحاً في هذا الصدد من خلال تحديد قائمة بالتدابير ذات الأولوية الناشئة عن خريطة الطريق المتفق عليها بين الأطراف المالية. وسيتم النظر في تنفيذها في تقرير الأمين العام الذي سيُقدَّم مرة كل ستة أشهر ما أن يتولّى رئيس مالي السلطة. وتلك الفترة قد بدأت بالفعل، وهي تستحق مشاركتنا الكاملة. ومن الضروري أن نعمل الآن.

وقد شهدت الأسابيع القليلة الماضية بدء تحرّك إيجابي يجب علينا أن نرحب به ونُشجعه ونُعززه. وأنا أشير تحديدا إلى الإعلان عن إطلاق عملية مُعجّلة قريبا لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج لمقاتلي آلية تنسيق العمليات، والعمل الجاري في وضع الصيغة النهائية لمنطقة التنمية في المناطق الشمالية، ومنح أدوار أكبر للمرأة في الحكومة الجديدة، وإنشاء إطار للتشاور الأسبوعي بين مختلف الأطراف المالية تحت قيادة الوزير لاسين بواريه.

إن تلك الإجراءات كافة مؤشرات توضح لنا إرادة الأطراف في تسريع وتيرة تنفيذ الاتفاق. ومن الواضح أن هناك حاجة إلى إحراز تقدم مستمر، لا سيما فيما يتعلق بالعنصر المؤسسي وفي مجالي العدالة والمصالحة. لكن أشير مرة أخرى إلى بدء دينامية إيجابية، ومن الضروري أن تحقق نتائج في الأسابيع المقبلة.

وكما أشار وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام من قبل، فإن التدهور المستمر للحالة في وسط البلد لا يزال يشكل مصدر قلق كبير لنا. فالهجمات التي وقعت في الأيام الأخيرة تبين فداحة الخطر المحدق بذلك الجزء من مالي، وبوجه أعم، منطقة ليبتاكو – غورما. ونشيد بالإجراءات التي اتخذها رئيس الوزراء للتصدي لتلك المسألة والزيارات التي قام بها مؤخرا إلى المنطقة لتشجيع استعادة وجود الدولة وسلطتها في وسط البلد. ويجب على المجتمع الدولي تقديم الدعم الكامل لتلك الجهود حتى تتمتع دولة مالي بالموارد الإضافية اللازمة لاستعادة السيطرة على منطقة وسط البلد.

وإعادة نشر القوات المسلحة المالية في تلك المنطقة جزء من المعادلة. فقد وضعت أدوات في ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي لدعم هذا العمل منذ حزيران/يونيه ٢٠١٧. ومن الأهمية بمكان أن تستفيد منها السلطات المالية والبعثة بشكل أفضل. ونتوقع أيضا من البعثة أن تواصل تنفيذ الاتجاهات الجديدة في ولايتها فيما يتعلق بحماية المدنيين ومن خلال الوسائل المتاحة لها، مع تجنب المساس بالأولوية الاستراتيجية المتمثلة في دعم تنفيذ الاتفاق.

إن فرنسا تؤكد على أن الاستقرار في مالي وفي المنطقة لا يمكن تحقيقه إلا من خلال الإجراءات التكميلية والمنسقة لمختلف قوات الأمن في الميدان التي تتشارك نفس الهدف المتمثل في دعم تنفيذ الاتفاق. والدعم المقدم من عملية بارخان إلى القوات المسلحة المالية في إطار عمليات مكافحة الإرهاب داخل المناطق الحدودية الثلاث هذا الأسبوع يظهر مزايا هذا النهج القائم على الشراكات. وعلى صعيد آخر، ينطبق ذلك أيضا على الدعم التشغيلي واللوجستي المشترك بصورة منتظمة فيما بين مختلف الجهات الفاعلة. وقد وجه القرار ٢٤٢٣ (٢٠١٨) رسالة واضحة في ذلك الصدد، والتي يجب بموجبها على كل كيان أن يضطلع بدوره الخاص ضمن حدود ولايته، ولكن على الجميع أن ينسقوا فيما بينهم ويدعموا بعضهم البعض في الميدان في ظل الظروف الصعبة السائدة. وينبغي ألا ننسى أن أعداء السلام لم ينتظرونا ليشرعوا في التعاون فيما بينهم.

وكما أعربنا بشكل جماعي في القرار ٢٤٢٣ (٢٠١٨) من الضروري الآن تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة. فقد بدأت الفترة التي تمتد لستة أشهر لتنفيذ التدابير ذات الأولوية التي حددها المجلس. ويجب الآن على جميع الأطراف المالية أن تركز طاقاتها لبلوغ تلك الغاية. وستصدر فرنسا بيانا صحفيا في هذا الشأن في نهاية هذه الجلسة.

السيد إيبو (كوت ديفوار) (*تكلم بالفرنسية*): باديء ذي بدء، يود وفد بلدي أن يؤكد مشاعر التعاطف والتعازي التي أعرب عنها ممثل فرنسا في بداية بيانه.

يرحب وفد بلدي بعقد هذه الإحاطة الإعلامية بشأن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. ونشكر السيد جون – بيير لاكروا، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، على عرضه الشامل لتقرير الأمين العام (S/2018/866) بشأن آخر التطورات في الحالة السياسية والأمنية والإنسانية في مالي.

لقد رحبت كوت ديفوار بإجراء الانتخابات الرئاسية سلميا في ٢٩ تموز/يوليه و ١٢ آب/أغسطس في مالي، والتي شهدت إعادة انتخاب رئيس الجمهورية، فخامة السيد إبراهيم بوبكر كيتا. وكما أشير بحق في تقرير الأمين العام، فإن تلك الانتخابات أثبتت التطلعات العميقة للشعب المالي إلى السلام، وكذلك رشد ونضج الطبقة السياسية خلال كل مرحلة من مراحل العملية الانتخابية. وتلاحظ كوت ديفوار بارتياح أنه تم تجنب العنف من جانب الجماعات المسلحة الذي كان يخشى من اندلاعه كثيرا، ولم يؤثر على شمول الانتخابات أو مصداقيتها، ولا سيما في شمال ووسط البلد. ونحيط علما بقرار السلطات المالية، جنبا إلى جنب مع الطبقة السياسية في مالي، تأجيل

الانتخابات التشريعية، التي كان من المقرر عقدها في أواخر عام ٢٠١٨، ونشجعها على ضمان إجراء هذه الانتخابات في أقرب وقت ممكن بغية استكمال العملية الانتخابية، التي ستكفل تحقيق السلام والاستقرار.

ومن أجل الحفاظ على الزخم الإيجابي، تحث كوت ديفوار مرة أخرى الحكومة المالية وجميع الجهات السياسية الفاعلة على العمل بقدر أكبر من الفعالية والتغاضي عن خلافاتها للحفاظ على السلام والاستقرار في مالي. وفي ذلك الصدد، يرحب بلدي بالتوقيع في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر على ميثاق السلام بين حكومة مالي والأمم المتحدة، وفقا للقرار ٢٤٢٣ (٢٠١٨). ويهدف الميثاق إلى منح زخم جديد لتنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي. وتنص الفقرة ٧ من الميثاق على أن القرارات التي يتم التوصل إليها عن طريق الوساطة الدولية ملزمة ومن ثم تعزز دور الجهات الفاعلة الدولية، بمن في ذلك الأمم المتحدة. وفي ذلك الصدد، يشجع بلدي الأطراف الدولية الفاعلة على مواصلة المساعدة المتعددة الأوجه بغية تحقيق السلام والاستقرار في مالي بالرغم من الصعوبات المستمرة.

كما تشيد كوت ديفوار بالجهود التي تبذلها حكومة مالي فيما يتعلق بالتدابير السياسية والمؤسسية التي اتخذت، بما في ذلك إعادة نشر الإدارة في مالي. وهذه الجهود تحققت بتعيين السلطات المؤقتة في ٢١ مقاطعة بالمناطق الشمالية الخمس والتّفعيل التّدريجي للوحدات المختلطة التابعة لآلية تنسيق العمليات في منطقتي كيدال وتمبكتو واعتماد استراتيجية إصلاح قطاع الأمن الوطني. إن وفد بلدي يدعو أيضا إلى وضع الصيغة النهائية لرؤية لإعادة تشكيل جيش جديد والشرطة الإقليمية، بغية ضمان تحسين حماية السكان المدنيين في شمال ووسط البلد.

لكن كوت ديفوار تلاحظ بقلق ملاحظات الأمين العام بشأن استمرار الحوادث الأمنية في وسط مالي. ويرى بلدي أن من الضروري الاستجابة على وجه السرعة وعلى النحو المناسب للعنف الطائفي والادعاءات والانتهاكات المنسوبة إلى أفراد القوات المسلحة المالية. وتحقيقا لهذه الغاية، يجب دعم تنفيذ الخطة الأمنية المتكاملة للمناطق الوسطى من خلال المبادرات المتعددة الجوانب الرامية إلى تعزيز الإدارة والتنمية،وتحقيق المصالحة فيما بين مختلف المجتمعات.

وحتى الآن، تمثل البعثة إحدى الركائز الرئيسية للجهاز الأمني الحالي في مالي والمنطقة. وإذ تعمل البعثة في تكامل مع مختلف القوات في الميدان، أي القوات المسلحة المالية وعملية بارخان والقوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل والبعثات الأوروبية، فإنها تقدم إسهاما إضافيا في مكافحة انعدام الأمن والإرهاب في مالي. ولذلك، من الضروري تعزيز القدرات التشغيلية للبعثة لكي تتمكن من الاستجابة بفعالية بل بالتنبؤ بالهجمات التي تطال أفرادها المدنيين والعسكريين ومواصلة دعم القوات المسلحة المالية.

وانتشار الهجمات الإرهابية التي تبعث على القلق في بعض البلدان المجاورة تذكير صارخ بأن مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود مسألة أمنية إقليمية تتطلب تنسيق الجهود التي تبذلها جميع الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية. لذلك ترحب كوت ديفوار بوحدة المجلس ودعم المجتمع الدولي المستمر للبعثة والقوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. وترحب أيضا بالتزام جميع الشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف الذين يعملون بلا كلل لاستعادة وتوطيد السلام والاستقرار في مالي والمنطقة دون الإقليمية.

وفي الختام، تكرر كوت ديفوار مناشدتها الأطراف المعنية العمل من أجل توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية وتفعيل البرامج الرامية إلى مكافحة الفقر والبطالة، ولا سيما في الجزء الشمالي من مالي ومنطقة الساحل، الذي يشكل تربة خصبة للتجنيد والحركات الإرهابية.

السيد كوهين (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر وكيل الأمين العام لاكروا على إحاطته الإعلامية اليوم.

إن تنفيذ ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي مهمة صعبة للغاية. إن فجزء كبير من تلك الولاية – بقوة قوامها أكثر من ٠٠٠ ١٢ فرد في بلد بحجم مالي – يعمل تحت قيادة قائد قدير، وقد وجدت البعثة ذلك القائد في اللواء جون – بول ديكونانك.

وقد أكمل مهامه كقائد في ٢ تشرين الأول/أكتوبر ونحن ممتنون له على قيادته خلال عمله كقائد للقوة. ونرحب بقائد قوة البعثة، الجديد، الفريق دينيس غيلينسبور، ونشكره على التزامه بتقلد تلك المهمة الصعبة. والأهم من ذلك، نود أن نشكر الجنود والشرطة والمدنيين في البعثة، الذين يخاطرون بحياتهم كل يوم لدعم البعثة في مالي. ويشمل ذلك آخر بلدين من البلدان المساهمة بقوات، كندا والأردن. إن الولايات المتحدة ممتنة لجميع البلدان المساهمة بقوات في البعثة، ونحن نشيد بالتزاماتها وتضحياتها الجماعية فيما يتعلق بالجهود الرامية إلى تحقيق الاستقرار في مالي. ونثني أيضا على الجهود التي بذلتها البعثة في الصيف الماضي لدعم الانتخابات الرئاسية.

بيد أننا نشعر بالقلق من التقارير التي تفيد بأن بعض البلدان المساهمة بقوات لا تقوم بنشر قواتها مزودة بجميع المعدات التي التزمت بإحضارها. وهذا يزيد من الخطر الذي تواجهه الوحدات التابعة لها والذي تواجهه البعثة عموما، وندعو البلدان المساهمة بقوات إلى أن تفي بالالتزامات المتعلقة بمعداتها. ونحن نشارك الأمين العام رأيه بشأن التقدم السياسي المحرز في مالي منذ تجديد ولاية البعثة المتكاملة في حزيران/يونيه. ويوفر ميثاق السلام، الذي أنجز هذا الأسبوع، واختتام الانتخابات الرئاسية، وتشكيل حكومة الرئيس كيتا سببا لبعض التفاؤل الحذر في تنشيط عملية السلام. غير أن العمل يجب ألا يتوقف عند هذا الحد فيجب أن تستخدم حكومة مالي والأطراف الموقعة هذا الزخم لإحراز مكاسب واضحة وسريعة في تنفيذ الأحكام الرئيسية لخارطة الطريق.

وتثير التقارير المتزايدة بشأن هجمات الجماعات المتطرفة العنيفة ضد حفظة السلام التابعين للبعثة، وقوات الأمن المالية والدولية، ولا سيما المدنيين، فضلا عن الأزمة الإنسانية المتنامية في وسط مالي القلق الشديد. إن القصة المؤلمة هذا الأسبوع التي حدثت في قرية تيلى وتفيد بأن مسلحين قتلوا حوالي اثني عشر مدنيا تذكرنا بالحاجة الملحة إلى إيجاد حل دائم. إن ولاية هذا العام طلبت من البعثة أن تواصل دعم حكومة مالي لتحقيق الاستقرار في المراكز السكانية الرئيسية في الشمال، وفي الوسط، وغيرهما من المناطق التي يتعرض فيها المدنيون للخطر. وندعو الحكومة والبعثة إلى العمل على حماية المدنيين وتعزيز آليات التواصل مع المجتمعات المحلية من أجل إنهاء العنف الطائفي التي تروجها جماعات الدفاع الذاتي حسبما تعلن عن نفسها. كما ندعو القوات المالية إلى احترام حقوق الإنسان والامتثال للقانون الدولي الساري في جميع جوانب العمليات، ونحث الحكومة على مواصلة مساءلة أولئك المسؤولين عن انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان السابقة.

إن قرار المجلس ٢٤٢٣ (٢٠١٨) كان واضحا؛ فيجب على الأطراف الموقعة أن تظهر تقدما كبيرا أو تواجه تغييرات في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي بعد انتهاء ولايتها الحالية. ونحن نناشد جميع الأطراف على أخذ هذا الجدول الزمني على محمل الجد، وأن تبين للعالم التزامها بالسلام والاستقرار في مالي من خلال الإسراع بتنفيذ الأحكام الرئيسية لخارطة الطريق المنصوص عليها في ولاية هذا العام.

السيد أورينيوس سكاو (السويد) (*تكلم بالإنكليزية*): اسمحوا لي أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى الممثل الدائم لمالي،

السفير كونفورو، لانضمامه إلى مناقشات اليوم، وأود أيضا أن أشكر وكيل الأمين العام لاكروا على إحاطته الإعلامية الزاخرة بالمعلومات. ونحن ندرك التقدم الذي أحرز مؤخرا في تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي، ونرحب ترحيبا خاصا بالتوقيع على ميثاق السلام في باماكو في وقت سابق من هذا الأسبوع. ومن المهم الآن أن تضاعف الأطراف جهودها لتنفيذ الإصلاحات الرئيسية التي حددها ميثاق السلام والقرار ٢٤٢٣ (٢٠١٨). وينبغي الآن المضي قدما دون تأخير في الإصلاحات المتعلقة بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، فضلا عن تحقيق اللامركزية وإصلاح القطاع الأمني، وسيادة القانون، وتحقيق التماسك الاجتماعي والتنمية الاجتماعية والاقتصادية. ومن المهم أيضا أن تتمكن الدوريات المختلطة التابعة لآلية تنسيق العمليات من بدء تسيير الدوريات، وأن تمارس السلطات الإقليمية والمحلية المؤقتة عملها بالكامل. وينبغي أن يواصل المجلس والشركاء الآخرون دعم تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة من خلال الآليات القائمة. وندعو جميع الشركاء إلى الاستفادة بشكل كامل من هذا الدعم، بما في ذلك المراقب المستقل ولجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٢٣٧٤ (٢٠١٧)، بشأن مالي. ويعتزم السفير سكوغ زيارة مالي في وقت لاحق من هذا العام بصفته رئيس تلك اللجنة.

إن الشمولية أمر لا غنى عنه لتحقيق الاستقرار على المدى الطويل. ولذلك، فإننا نرحب بالالتزام الوارد في ميثاق السلام بالسعي إلى اتباع نهج شامل في تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة. ويحدونا الأمل في أن تترجم الحكومة ذلك الالتزام باتخاذ مزيد من الإجراءات دون إبطاء. وينبغي أن تكفل الأطراف بموجب قرار المجلس ٢٤٣٢ (٢٠١٨)، المشاركة الكاملة والمتكافئة للمرأة في عملية السلام، بما في ذلك من خلال زيادة تمثيل المرأة في الآليات المنشأة بموجب الاتفاق لدعم ورصد تنفيذه، وكذلك في الانتخابات المقبلة.

إن استمرار تدهور الحالة الأمنية، ولا سيما في وسط مالي، لا يزال مصدر قلق كبير. إننا نشعر بالجزع إزاء العدد المتزايد من الضحايا المدنيين، وهو الآن أعلى رقم خلال أي من الفترات المشمولة بالتقارير منذ نشر بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. كما يساورنا بالغ القلق إزاء امتداد انعدام الأمن إلى بوركينا فاسو والمنطقة الأوسع نطاقا. إن الهجمات التي تستهدف المدنيين والاشتباكات القبلية، والفرص المحدودة للحصول على الدعم الإنساني، وعدم كفاية فرص الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية، والعدالة، أمر يثير بالغ القلق. ومما يزيد من هذا القلق تلك الادعاءات المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، والتقارير التي تفيد بانتشار العنف الجنسي المتصل بالنزاعات والانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال. وندعو الحكومة المالية إلى زيادة الجهود المبذولة لمنع الانتهاكات والتجاوزات لحقوق الإنسان، بما فيها تلك التي ترتكبها القوات المسلحة المالية. ومن الملح الآن وقف موجة العنف، وإجراء تقييم بعناية لالتزامنا المشترك تجاه حماية المدنيين في المناطق الوسطى. ويشمل ذلك تقييم النهج الذي تتبعه الحكومة والأمم المتحدة والجهات الفاعلة الأخرى. ويجب أيضا أن تكون معالجة الأسباب الجذرية للحالة جزءا من هذا التحليل. ونرحب بمزيد من المعلومات بشأن الجهود الجارية في هذا الصدد، بما فيها ما يتعلق بالقرار ٢٤٢٣ (٢٠١٨)، والخطة الحكومية الأمنية المتكاملة. كما نثني على الجهود التي تبذلها القوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، ونواصل الدعوة إلى تقديم الدعم المستمر.

وستظل السويد شريكا ملتزما بالنسبة لمالي ولمنطقة الساحل بأكملها في جهودها الرامية إلى تعزيز الأمن والتنمية وبناء السلام المستدام. ويشمل التزامنا الأوسع نطاقا تقديم الدعم من خلال الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، ومن خلال التعاون الإنمائي الثنائي والإقليمي، وتقديم المساعدة الإنسانية. كما يشمل أيضا

مساهمة كبيرة بقوات للبعثة، حيث تقلد الفريق دينيس غيلينسبور مهامه بوصفه قائدا للقوة التابعة للبعثة المتكاملة في ٢ تشرين الأول/أكتوبر. وسنواصل بقوة تقديم الدعم للبعثة، بما في ذلك من خلال المشاركة المستمرة المتعلقة بالالتزامات التي قطعت في إطار خطة العمل من أجل حفظ السلام. إن انخفاض عدد وفيات حفظة السلام في مالي أمر مشجع. ومع ذلك، فمن المهم أن تتخذ تدابير لتعزيز تنقل القوات، بهدف تحقيق مزيد من الأثر التشغيلي بالتوازي مع الجهود الرامية إلى تعزيز سلامة وأمن حفظة السلام.

إن الاستقرار والازدهار على المدى الطويل في مالي لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال الجمع بين دعم الأمن والتنمية. ويجب أن يستمر تعزيز التنسيق الاستراتيجي في البعثة المتكاملة وفي الأمم المتحدة، فضلا عن التنسيق مع الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والشركاء الآخرين. ومن المهم أيضا مواصلة تعزيز التعاون بين البلدان في منطقة الساحل والأمم المتحدة، بما في ذلك مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، من أجل مواصلة النهوض باستراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل. إن لجنة بناء السلام توفر منتدى هاما للمناقشات المستمرة في هذا الصدد، بما في ذلك الخطوات التي تتخذ لنقل بعض المهام إلى فريق الأمم المتحدة القطري والشركاء الإنمائيين الآخرين. وخلال السنوات الثلاث التي أعقبت توقيع اتفاق السلام في مالي، تم إحراز تقدم هام، لكن لا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به من أجل تعزيز تنفيذه على نحو فعال. ونثني على جميع الجهود المبذولة، ونواصل حث جميع الأطراف على اتخاذ مزيد من الخطوات دون إبطاء. وستواصل السويد تقديم دعمها الكامل.

السيد توميش (كازاخستان) (*تكلم بالإنكليزية*): نشارك الآخرين في الإعراب عن تقديرنا لوكيل الأمين العام لاكروا على إحاطته الشاملة. ونرحب أيضا بحضور السفير كونفورو سفير مالي في المجلس اليوم. وكعضو مراقب في الاتحاد الأفريقي، نعرب عن إشادتنا وتأييدنا للبيان الذي أدلى به ممثل كوت ديفوار، والبيانين اللذين أدليا بهما اليوم العضوان الآخران في المجموعة الثلاثية الإفريقية، وهما غينيا الاستوائية وإثيوبيا. ونؤيد التوصيات الواردة في التقرير الفصلي للأمين العام (S/2018/866) ونود أن ندلي بالملاحظات التالية فيما يتعلق بالحالة في مالي.

في البداية، نود أن نهنئ شعب مالي على إجراء انتخابات رئاسية سلمية وناجحة. إننا نشيد ببعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي على تقديم المساعدة اللوجستية والتقنية للعملية الانتخابية، ونثني على الممثل الخاص النظيف وممثلي الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وكذلك فرنسا وعملية بارخان، على دورهم الهام في تيسير الحوار السلمي بين الأحزاب السياسية وكفالة الاستقرار في البلد.

وينبغي الآن بذل كل جهد ممكن للإسراع في وتيرة تنفيذ الأحكام المتبقية من اتفاق السلام والمصالحة في مالي. وتقر كازاخستان بالتقدم المحرز في تعيين السلطات المؤقتة، وتفعيل الوحدات المختلطة في المناطق الشمالية واعتماد استراتيجية وطنية لإصلاح قطاع الأمن. كما يرحب وفد بلدي بالتوقيع على ميثاق السلام بين حكومة مالي والأمم المتحدة، الذي نعتقد أنه سيسهم إسهاما كبيرا في تنفيذ الاتفاق. إن الإدماج الحقيقي للمرأة في عملية السلام وفي صنع القرار هو أيضا من التدابير الأخرى الهامة لتحقيق الاستقرار الدائم. وفي هذا الصدد، فإننا ندرك ونقدر العمل الهام الذي قامت به حكومة مالي حتى الآن من أجل تحسين حالة حقوق الإنسان في البلد، ونشجعها على الاستمرار في الجهود التي تشتد الحاجة إليها في هذا الاتجاه.

وفي الوقت نفسه، نشعر بالقلق العميق إزاء تنامي دوامة العنف في شمال مالي ووسطها، الأمر الذي أدى إلى تدهور كبير في الحالة الإنسانية هناك. ونحث جميع الأطراف على الامتثال

للأحكام ذات الصلة من القانون الدولي، وأدعو الشركاء الدوليين والمانحين لتمويل خطة الاستجابة الإنسانية لعام ٢٠١٨.

ويظل التطرف العنيف والإرهاب المصدرين الرئيسيين لعدم الاستقرار. ومن أجل التصدي لهذه الآفات مع الهدف العام المتمثل في إنشاء أفريقيا خالية من الإرهاب، نحن بحاجة إلى نهج يربط بين الجهود الأمنية والإنمائية. إن التحديات في مالي مشتركة لجميع بلدان المنطقة وفي أماكن أخرى في أفريقيا. أود أن أشدد على أنه خلال زيارة المجلس الأخيرة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية وزياراته السابقة إلى بحيرة تشاد، وغرب أفريقيا وغيرها من مناطق النزاع، استمعنا إلى رغبة البلدان المضيفة في تكريس المزيد من الموارد للتنمية الاقتصادية وتعزيز أهداف التنمية المستدامة، استنادا إلى نهج إقليمي. وفي الواقع، يكتسي النهج الإقليمي أهمية بالغة لإحراز تقدم على الجبهات السياسية والأمنية والبيئية. ومن المؤسف أن هذا التركيز يغيب عن جميع ولايات عمليات حفظ السلام تقريبا، ولكننا نفهم أن هناك أسبابا موضوعية لذلك.

وفي هذا الصدد، نرحب بقرار الجمعية العامة ٧٢/٢٧٩، بشأن إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بما يتماشى مع خطة السلام الجديدة للأمين العام وبرنامجه لإصلاح الأمم المتحدة، إذ إن أحد عناصره الرئيسية هو نهج إقليمي مجدد. فعلى سبيل المثال، في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، نرى حاجة واضحة إلى استحداث فريق منفصل يتناول على وجه التحديد أهداف التنمية المستدامة حتى لا يجري إرهاق مكاتب الأمم المتحدة الإقليمية القائمة، ونرى أنه يمكن أن يعمل بالتعاون الوثيق مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وفي هذا الصدد، يمكن للإطلاق المقترح لمركز في كازاخستان معني بأهداف التنمية المستدامة في هذا الجزء من العالم أن يكون مشروعا تجريبيا يمكن المضي في تنفيذه في المنطقة الأفريقية.

ينبغي أيضا إيلاء الأولوية للمصالحة الوطنية، وضمان الخدمات الأساسية، وبناء القدرة على الصمود، وعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، والحكم الرشيد وسيادة القانون. ولا يقل عن ذلك أهمية تعليم الأطفال وتوظيف الشباب، الذين يشكلون حوالي ٦٥ في المائة من سكان مالي. وهذه كلها عناصر أساسية لتحقيق السلام والاستقرار الدائمين في مالي.

ولن تنجح مكافحة الإرهاب وغيره من التهديدات العابرة للحدود في مالي والبلدان المجاورة لها ما لم تنفذ هذه التدابير بشكل شامل في جميع أنحاء منطقة الساحل ككل. ونؤيد التفعيل الكامل للقوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، ونؤكد على أهمية التمويل المستدام. كما ندعو جميع الأطراف في مالي وبلدان المنطقة إلى بذل كل جهد ممكن لتنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل، التي تم تعديلها في الآونة الأخيرة وتشكل أساسا جيدا لتعزيز التعاون الإقليمي.

وفيما يتعلق بالبعثة المتكاملة، نرحب بتدابير البعثة لإعادة ترتيب أولويات المهام لتوسيع دورها في الدفع قدما بعملية السلام. كما أننا نشيد بنجاح تنفيذ خطة عملها للحد من وفيات حفظة السلام. وفي الوقت نفسه، من الأهمية بمكان معالجة الثغرات المتبقية في قدرة البعثة من خلال تحسين المعدات والتدريب السابق للنشر الذي يجهز الوحدات لحالات النزاع غير المتناظرة التي توجد في مالي. ومن المهم أيضا حماية الماليين أنفسهم.

وفي الختام، نشيد بالممثل الخاص النظيف وجميع الرجال والنساء الشجعان الذين يمثلون الأمم المتحدة لالتزامهم بتحقيق السلام في هذه البيئة الشاقة والعدائية والخطرة. وأخيرا، نؤيد تأييدا تاما الوثيقة الختامية الذي اقترحها ممثل فرنسا.

السيدة فرونيتسكا (بولندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى وكيل الأمين العام جان - بيير لاكروا على إحاطته الإعلامية الزاخرة بالمعلومات عن التطورات التي وقعت مؤخرا في مالي. أود أن أركز على ثلاث مسائل: العملية السياسية، وحالة حقوق الإنسان، والحالة الأمنية.

أولا، فيما يتعلق بالعملية السياسية، نودّ الإشادة بالشعب المالي على النّجاح الذي أحرزه في إجراء الانتخابات الرئاسية بسلام ضمن الإطار الزمني الذي حدده الدستور، رغم العديد من الاختلالات وبعض الحوادث الأمنية في شمال مالي ووسطها. بعد إعادة انتخاب الرئيس إبراهيم بوبكر كيتا، نرحب بتجديد التزامه بالتنفيذ السريع والكامل للأحكام الرئيسية المتبقية في اتفاق السلام والمصالحة في مالي. وفي هذا الصدد، نشيد بحكومة مالي والأمم المتحدة لتوقيع ميثاق للسلام، وفقا للقرار ٢٤٢٣ (٢٠١٨) في الدورة الأخيرة للجنة مراقبة الاتفاق في تشرين الأول/ أكتوبر. يمثل الميثاق زخما جديدا للإصلاحات السياسية في مجالات من قبيل اللامركزية، وقطاع الأمن وسيادة القانون، وأيضا تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية، مع الارتكاز على قدر أكبر من سياسة شمول الجميع، وتحقيق الاتساق في الدعم المقدم من الشركاء الدوليين والإقليميين.

ثانيا، لا تزال حالة حقوق الإنسان مثيرة للقلق. لذلك ندعو حكومة مالي إلى منع انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان، بما في ذلك تلك التي ترتكبها القوات المسلحة المالية عند القيام بعمليات مكافحة الإرهاب. إن إجراء تحقيقات كاملة وآنية في جميع الادعاءات هو من الأمور الأساسية، وكذا التدابير الهادفة إلى محاسبة مرتكبي هذه الجرائم.

كما نود أن نؤكد مسؤولية السلطات المالية عن اتخاذ جميع الإجراءات اللازمة للتحقيق في الجرائم والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان المقترفة ضدّ المدنيين وكذلك في الهجمات المنفذّة ضدّ العاملين في المجال الإنساني وضدّ البعثة المتكاملة والقوات الدولية وأيضا قوات الدفاع والأمن المالية، وملاحقة مرتكبيها. ومع مراعاة الدور الحاسم الذي تقوم به البعثة في تحقيق الاستقرار في مالي، نرحب بجهودها لتحسين أمن حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة، الأمر الذي أدى إلى خفض عدد الوفيات والإصابات في البعثة.

لا يمكن تجاهل تأثير القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل على الاستقرار في المنطقة. ولذلك، نرحب بالجهود المبذولة من أجل تشغيل القوة المشتركة، بما في ذلك عنصر الشرطة فيها، الأمر الذي سيضمن الاستمرارية بين عمليات القوة من جهة، وبين النظم القضائية من جهة أخرى وفقاً لسيادة القانون وحقوق الإنسان. كما نحيط علما بتعيين القائد الجديد للقوة المشتركة، الجنرال حننا ولد سيدي، من موريتانيا، وبتوليه مهام عمله.

في الختام، تشيد بولندا بالممثل الخاص محمد صالح النظيف على قيادته الممتازة، وبجميع أفراد الأمم المتحدة المدنيين والعسكريين على مواصلة عملهم الشّاق في بيئة صعبة. كما نرحب بتعيين تعيين الفريق دينيس غيلينسبور من السويد قائدا لقوة البعثة.

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نشكر وكيل الأمين العام لاكروا على إحاطته الإعلامية.

لقد رحبت روسيا بنجاح إجراء الانتخابات الرئاسية في مالي في تموز/يوليه وآب/أغسطس. ويسرنا أن التصويت جرى بدون وقوع انتهاكات أو حوادث خطيرة، وفقا للمراقبين الأفارقة والدوليين. ونشعر بالامتنان لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي على تقديمها في الوقت المناسب للدعم اللوجستي والمساعدة التقنية من أجل التحضير للانتخابات. ويحدونا الأمل في أن تسهم نتائج الانتخابات في استعادة السلام وتحقيق الوئام الوطني في مالي وتمكن المجتمع

المالي من معالجة مشاكله المستمرة والتعامل بمزيد من الفعالية مع التهديد الإرهابي في منطقة الساحل والصحراء عموما.

وننوه بجهود باماكو لاستعادة وجود الدولة في شمال مالي. ويجري تكثيف العمل على تنظيم الهيئات البلدية وتعيين إدارات في معظم المقاطعات. ومن الأهمية بمكان أن الحكومة بدأت تساعد على حفز النشاط الاقتصادي في تلك المناطق، وهو أفضل ترياق من حدوث اضطرابات اجتماعية جديدة.

وننوه أيضا إلى أن الماليين يبذلون جهودا لإصلاح قطاع الأمن. وينبغي التأكيد هنا على تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة لعام ٢٠١٥. وينبغي أن يصبح تعزيز تدابير بناء الثقة والتعاون بين القوات المسلحة للبلد والجماعات الخاضعة لسيطرة تنسيقية حركات أزواد وائتلاف الجماعات المسلحة الأساس لاستعادة السلام والنظام. ونؤيد بدء الدوريات المشتركة في غاو في أقرب وقت ممكن.

ونرحب بالتوقيع في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر على ميثاق من أجل السلام بين السلطات المالية والممثل الخاص للأمين العام. ومن الأهمية بمكان أن يعلن ممثلو التنسيقية والائتلاف التزامهم بالوثيقة. ونأمل أن تمثل الوثيقة ضمانة إضافية بأن الأطراف ستنفذ خريطة الطريق واتفاق السلام، على النحو المنصوص عليه في القرار ٢٤٢٣ (٢٠١٨).

وفي حين نشيد بالتطورات الإيجابية الواضحة في العمل على تحقيق التسوية في مالي، فإننا ينبغي ألا نغفل عن الإشارة إلى وجود بعض الاتجاهات الأخرى هناك، وهي للأسف لا تدعو إلى التشجيع. ونشعر بالقلق من القفزة الحادة في عدد الأعمال الإرهابية التي وقعت في الأشهر الثلاثة الماضية. إن حدة النزاعات الإثنية والقبلية آخذة في الازدياد في وسط مالي، والحالة معقدة لكون مستوى وجود السلطات في هذه المناطق لا يزال متدنيا بشكل حرج. وفي ذلك الصدد، ينبغي أن ننوه بالنتائج التي أحرزتها بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في التوفيق بين الأطراف المعادية.

ونشعر بالقلق أيضا من الحالة الإنسانية الآخذة في التدهور. فقد ازداد عدد الأشخاص المحتاجين للمساعدة مرة ونصف تقريبا خلال العام الماضي، وهو اتجاه يبعث على القلق الشديد. وندعو جميع الجهات المانحة الخارجية إلى الوفاء بالتزاماتها بتمويل النداء الإنساني. ويجب أن نذكر الجميع بأن الظروف الباعثة على اليأس التي يجد شباب مالي أنفسهم فيها لا تتيح لهم أي خيار سوى الانضمام إلى صفوف الجماعات الإرهابية أو المتطرفة أو الإجرامية.

وتمثل الحالة في مالي عاملا هاما من عوامل الأمن الأفريقي عموما. ومع ذلك، لن يكون بالإمكان التوصل إلى تسوية هناك بدون تطبيع الحالة في المنطقة بأسرها. فلا يزال عامل ليبيا يضطلع بدور سلبي في ذلك الصدد. إن الصلات القائمة بين الإرهابيين الذين يعملون في مالي وفي المنطقة ككل آخذة في أن تصبح بادية للعيان بشكل متزايد. وفي ذلك الصدد، نؤيد الخطوات الملموسة التي اتخذتها دول المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل لتشكيل قوتها المشتركة لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، ونأمل أن يزداد دور المجموعة في ضمان الأمن الإقليمي.

السيد العتيبي (الكويت): بداية، أود أن أتقدم بجزيل الشكر للسيد جان بيير لاكروا، وكيل الأمين العام لشؤون عمليات حفظ السلام على إحاطته الإعلامية القيمة حول آخر التطورات في مالي، ولا سيما بعد الانتخابات الرئاسية التي عقدت في تموز/يوليه الماضي. وأود أن أغتنم وجود ممثل جمهورية مالي الدائم، سعادة السفير عيسى كنفور، معنا اليوم لتهنئة فخامة الرئيس إبراهيم بوبكر كيتا على أعادة انتخابه رئيسا لمالي. كما أعرب عن ترحيب بلدي بعقد الانتخابات بشكل شفاف وذي مصداقية، مشيدين بجهود الحكومة وجميع الأطراف السياسية والشركاء الدوليين لضمان ذلك.

وأود التطرف لثلاثة جوانب في إطار موضوع نقاشنا اليوم.

أولا، وفيما يتعلق بالأوضاع السياسية، لقد تابعنا مستجدات الأوضاع في مالي ببالغ الاهتمام، واستمعنا لخطاب رئيس جمهورية مالي أمام الجمعية العامة الشهر الماضي في المناقشة العامة، في الأسبوع الرفيع المستوى (انظر A/73/PV.8)، الذي استعرض خلاله أولويات حكومته للفترة القادمة، بما في ذلك التركيز على تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة، والخطوات الجادة المتخذة من قبل حكومته في هذا الإطار. وترحب الكويت بهذا التطور الإيجابي، حيث لاحظنا خلال الأشهر الماضية إعادة السلطات الحكومة إلى المناطق في وسط مالي وشمالها، وإعداد الحكومة استراتيجية وطنية لإصلاح قطاع الأمن. كما نشيد بالجهود المبذولة من قبل رئيس الوزراء سوميلو بوبايي مايغا التي تهدف إلى تحقيق الاستقرار وتمثلت في زيارته إلى وسط مالي مؤخرا، وهي المنطقة التي تعاني من عدم الاستقرار وتفتقر إلى سيطرة الحكومة وسلطتها، وعمله لتسريع وتيرة برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

كما نرحب بالتوقيع على اتفاق السلام بين الأمم المتحدة والحكومة وائتلاف الجماعات المسلحة وتنسيقية الحركات الأزوادية في يوم الاثنين الماضي. وهذا الاتفاق يجدد التزام جميع الأطراف بتنفيذ اتفاق السلام والمصالحة لعام ٢٠١٥. وذلك يأتي تنفيذا للفقرة ٥ من منطوق قرار المجلس ٢٤٢٣ (٢٠١٨). ولا يفوتنا التأكيد على أهمية دور فريق الوساطة الدولي بقيادة الجزائر لمتابعة الأمور بهدف إحراز تقدم.

وفيما يتعلق بالانتخابات الرئاسية في تموز/يوليه الماضي، نود أن نشيد بدور بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي والممثل الخاص محمد صلاح عناديف على كل ما بذلاه خلال العملية الانتخابية، بما في ذلك تقديم الدعم التقني والأمني واللوجستي، وفي فترة ما بعد عملية الانتخابات، بهدف الحد من التوترات بين جميع الأطراف.

ونحث الجميع هنا على احترام نتائج الانتخابات والاستعداد للانتخابات البرلمانية المقبلة، التي تم تأجيلها بعد الاتفاق بين جميع الأطراف إلى العام المقبل. ونتمنى بتأجيلها أن تتم الإصلاحات اللازمة في البلد وفقا لاتفاق السلام والمصالحة وبمشاركة كافة الأطراف السياسية فيها حينما تعقد الانتخابات.

ثانيا، وبالنسبة للأوضاع الأمنية والإنسانية، فإننا لا نزال نشعر بالقلق حيال الوضع الأمني غير المستقر في بعض المناطق في مالي. فلا تزال تهديدات الجماعات الإرهابية قائمة، وقد شهدنا تأثيرها خلال العملية الانتخابية الأخيرة. ونقدر الجهود التي بذلتها القوات المالية وبعثة الأمم المتحدة لاحتواء هذا التهديد ومنع وقوع المزيد من الضرر. ولا يقتصر تهديد هذه الجماعات الإرهابية على كافة القوات العسكرية، بل يصل بشكل أكبر إلى المدنيين.

ونعبر هنا عن عميق أسفنا إزاء مقتل ٢٧٨ مدنياً خلال الفترة المشمولة بتقرير الأمين العام. كما نتج عن تلك التهديدات نزوح عدد كبير من السكان. حيث يبلغ عدد المحتاجين إلى المساعدات الإنسانية في مالي ما يقارب خمسة ملايين نسمة. ونشعر بالقلق إزاء التهديدات المتزايدة التي تستهدف العاملين في المجال الإنساني الذين يسعون إلى تخفيف معاناة الشعب المالي.

لقد شهدنا زيادة استخدام الأجهزة المتفجرة المرتجلة خلال العام الجاري، وتبلغ حالات استخدامها ما يقرب ١٣٠ حادثة. لكن عدد المتضررين قد انخفض. ونثمن هنا جهود البعثة في مجال التدريب والتوعية ونشجعها على استكمال هذه الجهود مستقبلاً. كما نود التأكيد على أهمية تنسيق الجهود ما بين جميع القوات الفاعلة في مالي. ونشيد هنا بدعم البعثة المستمر لقوة الساحل المشتركة التي لديها دور أساسي في مكافحة التهديدات في منطقة الساحل. ونتطلع إلى تفعيلها على أكمل وجه.

وأخيرا، فيما يتعلق بالخطوات المقبلة، نحن على علم بأن الحكومة المالية بحاجة إلى الوقت والموارد لتحقيق الأمن والاستقرار وإعادة سيادة القانون بعد انتهاء الانتخابات الرئاسية الأخيرة وإعادة تعيين رئيس الوزراء مايغا، الذي يسّر التقدّم منذ بداية ولايته. ونتطلع الآن إلى اتباع نهج أكثر تركيزاً من قبل الحكومة لضمان تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة. وأعرب عن استعداد الكويت للتعاون مع جميع أعضاء المجلس للقيام بما هو ضروري لتسهيل ذلك. ونحث جميع الأطراف على البناء على التقدم الإيجابي المحرز مؤخراً.

إن تحقيق التنمية المستدامة هو عنصر أساسي في تحقيق السلام والاستقرار في مالي والمنطقة. فتحسين الظروف الاقتصادية في البلاد سيمنح الشعب مزيداً من الأمل للحصول على فرص العمل وتحسين المستقبل. ويسرّنا أن نرى الإطار الاستراتيجي الجديد للحكومة على أساس تحقيق أهداف التنمية المستدامة ورؤية مالي ٢٠٤٠.

السيد فان أوستيروم (هولندا) (*تكلم بالفرنسية*): أود في البداية أن أشكر وكيل الأمين العام جان – بيير لاكروا على إحاطته الإعلامية. وأود أيضا أن أرحب بالسيد عيسى كونفورو، الممثل الدائم لمالي وصديقي الشخصي. ونشكر السيد كوين دافيدسي على اضطلاعه بمهام نائب الممثل الخاص للأمين العام في مالي، ونتمنى كل التوفيق للسيدة جوان آدمسون التي حلّت محله والحاضرة معنا هنا اليوم.

أود اليوم أن أركز على ثلاث نقاط وهي: أولاً، الحالة السياسية والأمنية؛ وثانيا، عملية السلام؛ وثالثا، العمل من أجل حفظ السلام.

أولا، سأتناول الحالة السياسية والأمنية. وأودّ أن أقدم للرئيس كيتا خالص تهاني مملكة هولندا على إعادة انتخابه. وأود أيضا أن أثني على العمل المشترك والمنسق الذي يضطلع به المجتمع الدولي، بما في ذلك بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، لدعم العملية الانتخابية. لم تهدأ التوترات بين الحكومة والمعارضة عقب الانتخابات. ومن الضروري أن تمضي الإصلاحات التي طال انتظارها قُدماً. وتحقيق اللامركزية أمر حتمي. والنظام الانتخابي بحاجة إلى إصلاح جذري.

إذ يستحق مواطنو مالي حكومة تثق بهم ويمكنهم أن يثقوا بها. يرى الأمين العام أن حالة حقوق الإنسان تبعث على الجزع. وحقيقة ارتباط القوات المسلحة المالية ارتباطا مباشرا بـ١٨ حالة انتهاك لتلك الحقوق أمر يثير شواغل جدية. وتتعلق أربع حالات بعمليات إعدام بإجراءات موجزة. ونحث الحكومة المالية على منع انتهاكات حقوق الإنسان وإدانتها علنا، بما فيها تلك التي ترتكبها القوات المالية، كما كان الحال في بولكيسي حيث قُتل ١٢ شخصاً. ويجب على الحكومة أن تحقق في ادعاءات الانتهاكات وأن تقدم مرتكبيها إلى العدالة. ومن المهم بالتالي ألاّ يفلت المسؤولون عن تلك الانتهاكات، على النحو الذي تحدده التحقيقات، من العقاب. ويصدُق هذا بوجه خاص على وسط مالي، حيث تتدهور حقوق الإنسان والحالة الأمنية بسرعة، كما ذكر السيد لاكروا.

وتتجاوز تداعيات عدم الاستقرار في مالي حدود البلد، حيث تمتد إلى كافة أنحاء منطقة الساحل وفي أوروبا. واستقرار المنطقة بأسرها أمر حاسم لمكافحة التهديدات من قبيل الاتجار بالبشر والهجرة غير الشرعية والإرهاب والجريمة المنظمة. وندعو أيضاً إلى تفعيل القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. ويشمل ذلك تنفيذ إطار صارم لكفالة الامتثال لحقوق الإنسان. وستظل مملكة هولندا على التزامها القوي بوصفها شريكاً في جهود تحقيق الاستقرار في منطقة الساحل.

ثانياً، سأتناول الآن عملية السلام؛ عقب الانتخابات، أُعيد انتخاب رئيس مالي. ولذلك، نتوقع أن تحظى عملية السلام وتنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي بزخم جديد.

وقد أُحرز بالتأكيد تقدم فيما يتعلق بعملية السلام. بيد أن التنفيذ الكامل للاتفاق ليس مؤكداً على الإطلاق. ولم يشهد الماليون إلا عددا قليلا جداً من النتائج الملموسة. ولذلك، فإننا ندعو جميع الأطراف المعنية، ولا سيما الحكومة، إلى مواجهة هذا التحدي والمضي قدما لصالح دولة مالي وسكانها ولتحقيق استقرار المنطقة بأسرها.

ودور البعثة المتكاملة أساسي في دعم عملية السلام والجهود الرامية إلى تحقيق الاستقرار في شمال مالي. ونرحب في هذا الصدد بالجهود التي بذلها الأمين العام لمنح العلمية السياسية زخماً جديداً. ونرحب بالتوقيع على ميثاق السلام يوم الإثنين. ونرحب على وجه التحديد بالتزام الحكومة باتباع نهج شامل للجميع. إذ ينبغي أن يكون تنفيذ الميثاق شاملا للجميع قدر الإمكان، وأن يجسد صوت المرأة والشباب والمجتمع المدني ومشاركتهم الفعالة.

ويجب أن يكون الميثاق أيضاً وسيلة لإحراز تقدم على صعيد اتفاق السلام وجعله أكثر قابلية للقياس. ونتوقع إحراز تقدمّ بشأن مقترحات الاتفاق الرئيسية، وهي: أولا، الإنشاء الفعلي لهيئات الدولة ودوائرها الشرعية؛ وثانيا، تحقيق اللامركزية؛ وثالثا، تحقيق المصالحة؛ ورابعا، إصلاح قطاع الأمن وتنفيذ عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

ويقتضي القرار ٢٤٢٣ (٢٠١٨) إدماج ما لا يقل عن ١ ٠٠٠ عضو من أعضاء الجماعات المسلحة الموقعة في قوات الدفاع والأمن المالية إدماجاً كاملاً. ونتوقع من جميع الأطراف أن تفي بهذا الالتزام. وقد كان المجلس حازماً بالفعل في الحض على إحراز ما يلزم من تقدم. ويجب ألا نتردد في المضي في هذا الاتجاه من خلال استخدام نظام الجزاءات ضد الذين يعرقلون عملية السلام.

ثالثا، سأتطرق إلى العمل من أجل حفظ السلام. تثني مملكة هولندا على العاملين في البعثة، رجالاً ونساءً، بمن فيهم مواطنونا. وخلال الفترة الأخيرة المشمولة بالتقرير، لم تسجل البعثة أي خسائر بشرية، مع أن الهجمات التي تستهدفها وتستهدف قواتها لم تتوقف. ويعود ذلك إلى التنفيذ الفعال للتوصيات الواردة في التقرير الذي أعده قائد قوة الأمم المتحدة السابق، الفريق كارلوس ألبرتو دوس سانتوس كروز، المعنون تحسين أمن حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة. وهو يشكل أيضا نتيجة لمبادرة العمل من أجل حفظ السلام، التي تمثل مالي دراسة حالة إفرادية رئيسية بالنسبة لها. ولكن، على غرار ما قاله السيد جان – بيير لاكروا، يجب أن نبقى حذرين لأننا نجهل ما يحمله المستقبل.

وتسعى هولندا، بوصفها بلداً من البلدان المساهمة بقوات، إلى تحسين أداء البعثة المتكاملة وأثرها. وساهمنا على وجه الخصوص بقدرات متطورة في مجال الاستخبارات. وشجعنا أيضا على إرساء نظام تناوب، مدركين أن استمرار توافر هذه الموارد أمر حاسم لفعالية حفظ السلام. وسنواصل دعم جهود الأمين العام الرامية إلى النهوض بأولويات العمل من أجل حفظ السلام. ونشيد بقيادة كوت ديفوار بشأن هذه المسألة، بصفتها الرئيس المشارك للفريق العامل المعني بعمليات حفظ السلام.

وتتطلب الولاية الجدية لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار إطارا استراتيجيا شاملا. فهي تولي اهتماما خاصا ل قدرات البعثة فلي مجالات الهجرة والمناخ وحقوق الإنسان. وسنكون ممتنين للأمين العام إن استفاضبشأن تلك المسائل في تقريره المقبل. ومن الضروري أن يتوفر للبعثة المزيد من الموارد والقدرات اللازمة من أجل التنفيذ الفعال لولايتها. ويشمل ذلك اتخاذ تدابير حازمة وفعالة لحماية المدنيين بالوسائل العسكرية وغير العسكرية، لا سيما في وسط مالي.

وختاما، فإن عملنا يبدأ الآن ما دامت الانتخابات قد أجريت بالفعل.

السيد ولدغريما (إثيوبيا) (*تكلم بالإنكليزية*): نحن نتوجه بالشكر إلى وكيل الأمين العام لاكروا على إحاطته الإعلامية الشاملة بشأن الحالة السياسية والأمنية في مالي مؤخرا. ونود أيضا أن نعرب عن تقديرنا للأفراد العسكريين والمدنيين التابعين لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي الذين يعملون في ظل ظروف صعبة.

ونرحب بإجراء الانتخابات الرئاسية في مالي بصورة ناجحة، والتي كللت بإعادة انتخاب الرئيس بوبكر كيتا. وننوه إلى أن الانتخابات قد أجريت بطريقة سلمية ودون وقوع حوادث تذكر، ونهنئ مالي على ذلك الإنجاز الهام في نظم إدارتها. ويعدُّ تشكيل مجلس الوزراء الجديد، الذي يتألف ثلثه من النساء، دليلا على استجابة الحكومة والوفاء بالتزاماتها فيما يتعلق بتمكين المرأة.

ولا يزال دور البعثة يكتسي أهمية بالغة ودعمها للعملية الانتخابية، بالتنسيق مع الاتحاد الأفريقي والشركاء الدوليين الآخرين، يستحق الثناء. ونشكر البعثة أيضا على ما قدمته من دعم إلى قوات الدفاع والأمن المالية، بما في ذلك عن طريق زيادة الدوريات في المناطق النائية. ونتفق مع وكيل الأمين العام لاكروا على أن اتفاق السلام والمصالحة في مالي لا يزال محوريا، ونشعر بالارتياح للتقدم المحرز في تنفيذه، بما في ذلك تعيين السلطات المؤقتة على مستوى المقاطعات وإنشاء البلديات واعتماد الاستراتيجية الوطنية لإصلاح قطاع الأمن. ونأمل في أن تشهد فترة ما بعد الانتخابات زيادة في تعزيز الجهود التي تبذلها الأطراف من أجل كفالة تحقيق مزيد من السلام والاستقرار في البلد.

ويمثل اتفاق السلام الذي وقّعت عليه حكومة مالي والأمم المتحدة وفقا لأحكام القرار ٢٤٢٣ (٢٠١٨) خطوة في الاتجاه الصحيح. ويحدونا الأمل في أن يساعد على التعجيل بتنفيذ اتفاق السلام.

وفيما يتعلق ببسط سلطة الدولة في شمال البلد، فإن تعيين المسؤولين من قبل الحكومة بصفتهم أعضاء في الإدارات المؤقتة في معظم المقاطعات تطور إيجابي جديرا بالترحيب. ولا يزال دعم البعثة وتمكينها من إعادة بسط سلطة الدولة في الأجزاء الشمالية والوسطى من البلد لا يزال أمرا حيويا، وكذلك دعم بناء قدرات البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على حد سواء في تنفيذ السياسة الوطنية المتعلقة بمنع التطرف العنيف والإرهاب في مالي ومكافحته.

ونشارك الآخرين في إدانة الهجمات الإرهابية على قوات الدفاع والأمن المالية، فضلا عن القوات الدولية بأشد العبارات. ويساورنا القلق إزاء تواتر تلك الهجمات في وسط مالي، على النحو الذي أعربت عنه الوفود الأخرى. ويشدد ذلك على ضرورة أن يواصل المجتمع الدولي دعم مكافحة الإرهاب، فضلا عن دعم الجهود المبذولة لتحقيق الاستقرار في مالي.

وإسهام القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل في إعادة السلام والاستقرار في مالي والمنطقة برمتها لا يزال يكتسي أهمية بالغة. ونثني على القوة لنشرها الكتائب السبع ونجاحها في تنفيذ عدة عمليات منذ إنشائها. وللتأكد من فعالية واستدامة عمليات تلك القوة الإقليمية الهامة، لا يزال التمويل الذي يمكن التنبؤ به أمرا بالغ الأهمية على النحو الذي حددته الآلية الثلاثية التي تتألف من أفراد القوة المشتركة والأمم لمتحدة والاتحاد الأوروبي.

كما أن تدهور الحالة الإنسانية نتيجة لانعدام الأمن في المناطق الشمالية والوسطى، وكذلك الآثار الناجمة عن ندرة الأمطار في عام ٢٠١٧، من ضمن المسائل المثيرة للقلق. ونأمل أن يعزز المجتمع الدولي دعمه في سد الفجوة التمويلية.

ونشعر بالارتياح لالتزام الإدارات الإقليمية المؤقتة التي تواصل تنفيذ عدة مشاريع تهدف إلى تحسين توفير الخدمات

الأساسية وتعزيز التماسك الاجتماعي في جميع المناطق الشمالية الخمس بتمويل من الحكومة.

ولا يزال تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل يكتسي أهمية بالغة، ونرى أن هناك حاجة إلى تعزيز الجهود المبذولة في تنفيذه.

وأخيرا، نؤيد اقتراح فرنسا بعقد حدث صحفي في نهاية هذه الجلسة.

السيد جانغ ديانبين (الصين) (*تكلم بالصينية*): تشكر الصين وكيل الأمين العام لاكروا على إحاطته الإعلامية.

في أعقاب الانتخابات الرئاسية الناجحة التي عقدت مؤخرا، بدأ الرئيس كيتا فترة ولاية جديدة. ووعد بمواصلة التنفيذ الفعال لاتفاق السلام والمصالحة في مالي على نحو يعطي زخما جديدا لعملية السلام. وتعرب الصين عن تقديرها في ذلك الصدد.

مع ذلك، وفي الوقت نفسه، لا تزال الحالة الأمنية في شمال ووسط مالي قاتمة بسبب انتشار الأنشطة الإرهابية داخل البلد وفي المنطقة المجاورة، مما يشكل تهديدا خطيرا لعملية السلام. وينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل، على أساس احترام سيادة مالي وقيادتها، دعم عملية السلام، فضلا عن دعم جهود السلام والتنمية في البلد.

أولا، يجب علينا أن نواصل مساعدة الأطراف في تنفيذ اتفاق السلام والمضي بالعملية السياسية قدما. فالحل السياسي هو المخرج الوحيد من هذه الحالة. وفي ذلك الصدد، تأمل الصين أن تواصل الأطراف الموقعة على اتفاق السلام إظهار الإرادة السياسية وتيسير تنفيذ الاتفاق والعمل معا في سبيل تحقيق التنمية وإعادة الإعمار الوطنيين.

ثانيا، يجب علينا أن نواصل دعم بناء القدرات الحكومية في مجالي الحوكمة والأمن. وتتحمل الحكومة المالية المسؤولية الرئيسية عن تحقيق السلام والاستقرار في البلد. وينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل، بناء على طلب الحكومة، دعم ومساعدة الحكومة في بناء قدراتها في مجالي الأمن ومكافحة الإرهاب، فضلا عن تعزيز قدرتها على التصدي للتهديدات الأمنية بصورة مستقلة.

ثالثا، علينا أن نقدم الدعم إلى المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في أداء دور الوساطة والتنسيق ما دام السلام والأمن في البلد يرتبطان ارتباطا وثيقا بالحالة الأمنية العامة في المنطقة. ولذلك، فإن من الضروري اتخاذ نهج شامل ومواجهة الأنشطة الإرهابية في البلد أو في المناطق المجاورة من خلال التعاون الإقليمي.

وترحب الصين بإنشاء القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل لكي تكافح على نحو مستقل التهديدات الأمنية، بما في ذلك الإرهاب في المنطقة. وتلك مبادرة هامة من جانب البلدان الأفريقية للحصول على القوة من خلال الوحدة والحفاظ على السلام والاستقرار في أفريقيا وفي العالم بأسره. وتشيد الصين بالاستعدادات التي قامت بها بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي من أجل دعم القوة المشتركة، وتأمل أن تتمكن البعثة، حال توافر الظروف المناسبة، من اتخاذ إجراءات فعالة لمساندة القوات المشتركة في أقرب وقت ممكن.

وقد اضطلعت البعثة والممثل الخاص للأمين العام في مالي بدور هام في الحفاظ على السلام والاستقرار في البلد، فضلا عن تنفيذ اتفاق السلام. وتعرب الصين عن تقديرها في ذلك الصدد، وتأمل أن تواصل البعثة جهود الاتصال والتنسيق مع الحكومة من أجل مساعدتها في تنفيذ اتفاق السلام وتعزيز بناء قدراتها الأمنية.

وفي الوقت نفسه، يجب على المجلس والأمانة العامة أن يوليا الاهتمام لمسألة سلامة أفراد البعثة وأمنهم. ويحدونا الأمل في أن تتخذ أمانة البعثة إجراءات فعالة في المجالات المتعلقة

بمعدات البعثة ومجالي التخطيط والتدريب، وكذلك التخطيط في موقع المعسكر ومواد ومعدات الأمن والحماية والقدرات الطبية وجمع المعلومات وتبادلها من أجل تعزيز سلامة أفراد البعثة وأمنهم. وتؤيد الصين عملية السلام في مالي. ويشارك حفظة السلام الصينيون بنشاط في عمليات حفظ السلام التي تقوم بها البعثة وقدموا مساهمتهم في تحقيق الاستقرار في البلد. والصين على استعداد لمواصلة دورها البنَّاء في تحقيق السلام والاستقرار والتنمية في البلد وفي أفريقيا بأسرها.

السيد ميثا – كوادرا (بيرو) (*تكلم بالإسبانية*): نحن ممتنون لعقد هذه الجلسة، ونشكر السيد جون – بيير لاكروا على المعلومات الهامة التي قدمها. ونرحب أيضا بالسفير عيسى كونفورو، الممثل الدائم لجمهورية مالي.

ونود، من خلاله، أن نهنئ شعب وحكومة مالي على إجراء الانتخابات الرئاسية بطريقة سلمية، على الرغم من تعقيد الحالة الأمنية.

إننا نعتقد أنه من المهم أن تكون البعثة قادرة على تحقيق المزيد من الاستقرار والحوار بين الأحزاب السياسية من أجل التصدي بفعالية أكبر للتحديات الخطيرة التي تواجه البلد.

ونود أيضا أن نبرز دعم بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، وعمل الممثل الخاص للأمين العام، فضلا عن الدور الذي قام به الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والأطراف الفاعلة الدولية الأخرى مثل فرنسا. وفي هذه المرحلة الجديدة، نود أن نجدد دعمنا للتنفيذ الكامل لاتفاق السلام وتحقيق المصالحة في مالي.

ونؤكد على وجه الخصوص، أهمية التقدم المحرز في تعيين السلطات المؤقتة في شمال البلد، واعتماد الإستراتيجية الوطنية لإصلاح قطاع الأمن، والتشغيل التدريجي لوحدات مختلطة من آلية التنسيق التشغيلي في كيدال وتمبكتو.. ونلقي الضوء أيضا على التوقيع مؤخرا على ميثاق السلام، وفقا للقرار ٢٤٢٣ (٢٠١٨). ونأمل أن يساعد ذلك على إحياء وتسريع تنفيذ اتفاق السلام وأن يسهم في استقرار البلد.

ونلاحظ مع القلق استمرار تدهور الحالة الإنسانية والأمنية في مالي، لا سيما في وسط البلد، فضلا عن العدد المقلق من حالات القتل والاختطاف والترهيب والعنف الجنسي والجنساني. يجب توقع وجود أكبر للدولة في جميع أنحاء الإقليم من أجل تعزيز سيادة القانون، ومكافحة الجماعات الإرهابية ووضع حد للاشتباكات بين الجماعات المسلحة. وفي هذا الصدد، نبرز ثلاثة بنود لتحديد الأولويات من أجل تحقيق سلام مستدام في مالي.

أولا، يتعين على الأطراف الموقعة على اتفاق السلام أن تعمل على إعادة تشكيل قوات الدفاع والأمن وشرطة الأقاليم في مالي وإعادة نشرها. وهذا أمر ملح من أجل إرساء الأساس للاستقرار وحماية المدنيين في البلد.

ثانيا، هناك حاجة إلى مكافحة الإفلات من العقاب وضمان المساءلة عن الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان التي ترتكبها الجماعات المسلحة وقوات إنفاذ القانون والأمن في مالي. ومن الضروري أن يتمكن النظام القضائي من التحقيق في الشكاوى ومعالجتها بطريقة شاملة وفي الوقت المناسب.

ثالثا، يجب معالجة الأسباب الجذرية للصراع من أجل بناء مجتمع سلمي وشامل للجميع، تمشيا مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. إن النمو الاقتصادي في السنوات الأخيرة أمر مهم، لكن من المهم أيضا زيادة الميزانية المخصصة لفرص التعليم والعمل، خاصة للشباب، وضمان المشاركة الكاملة للمرأة. وفي هذا الصدد، نبرز جهود حكومة مالي التي تبذلها لإعداد إطار استراتيجي جديد للإنعاش الاقتصادي والتنمية المستدامة.

في الختام، نود أن نعترف بعمل القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل على تعزيز المواجهة الإقليمية لآفتي الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية، وكذلك الدور الرئيسي للبعثة في بيئة معقدة بشكل خاص.

السيدة ميلي كوليفا (غينيا الاستوائية) (*تكلمت بالإسبانية*): في البداية، يشكر وفد بلدي مرة أخرى وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام السيد جون – بيير لاكروا، على إحاطته الإعلامية وعلى عمله الشاق بشأن هذه المسألة. ويشكل عقد هذه الجلسة بلا شك دليلا إضافيا على استعداد مجلس الأمن لدعم مالي في مواجهة التحديات المعقدة والمتعددة الأبعاد التي تواجهها، ويتيح لنا تجديد التزامنا الراسخ باستقرار هذا البلد.

ونرحب بالطابع السلمي للانتخابات الرئاسية الأخيرة التي أفرزت إعادة انتخاب الرئيس إبراهيم بوبكر كيتا وتشكيل حكومة أكثر تمثيلا بتمثيل نسائي كبير. ونتمنى له النجاح في مهامه، ونشير إلى أن التقدم في التنفيذ الكامل والشامل لاتفاق السلام والمصالحة في مالي يجب أن يظل أحد الأولويات الرئيسية للحكومة الجديدة. وبالفعل، يظل اتفاق السلام، يشكل الإطار المثالي الشامل والتوافقي لاستعادة السلام والاستقرار في مالي. ولذلك، من الضروري أن تضاعف الأطراف الموقعة جهودها لضمان التنفيذ الدقيق لجميع أحكام الاتفاق.

لكن ترحب حكومتي بالتقدم المحرز في الجدول الزمني للإجراءات ذات الأولوية ولا سيما خارطة الطريق، مثل إنشاء سلطات مؤقتة في المناطق الشمالية في شمال مالي؛ وإعادة انتشار الجيش في العديد من مدن البلاد والاستئناف التدريجي للدوريات المختلطة المكونة من عناصر من قوات الدفاع والأمن المالية؛ والحركات الموالية للحكومة المتمثلة في تحالف منبر الجماعات المسلحة، وتنسيقية حركتي الأزواد في كيدال وتمبكتو، على النحو المتفق عليه في عام ٢٠١٦ في إطار آلية التنسيق التشغيلي؛ والشروع في مرحلة التسجيل المسبق لنزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم، وهو أمر بالغ الأهمية. وهذه كلها خطوات إيجابية بلا شك لبناء الثقة بين قوات الأمن ومختلف المجموعات المسلحة المحلية.

ولئن كان صحيحا أن عدم تنفيذ الالتزامات المتعهد بها يمكن تفسيره جزئيا بعدم وجود إرادة سياسية للأطراف المعنية، يتعين أن نقبل أنه لا يمكن تحقيق استقرار دائم في مالي ما لم يتم تنفيذ الاتفاق بالكامل. لذلك، بعد إجراء الانتخابات الرئاسية والانتخابات التشريعية المقبلة، يجب إحراز تقدم كبير في تعبئة جميع الأطراف الفاعلة من أجل تحقيق المزيد من المكاسب الهامة في اتجاه تنفيذ الإصلاحات المؤسسية والأمنية الرئيسية التي ينص عليها الاتفاق، والقرار ٢٤٢٣ (٢٠١٨).

ستواصل جمهورية غينيا الاستوائية دعم أي مبادرة تهدف إلى تعزيز ملكية عمليات السلام في البلدان والمناطق غير المستقرة في العالم. ولهذا السبب، نرحب بكل سرور بتوقيع ميثاق السلام في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر. وكما أشار السيد لكروا، فإن هذه الشراكة الجديدة بين الأمم المتحدة وحكومة مالي والحركات المسلحة الموقعة لا تحل محل اتفاق عام ٢٠١٥ أو الجدول الزمني للإجراءات ذات الأولوية أو حتى خريطة الطريق الذي اتفق عليها في شهر آذار/مارس. وبدلاً من ذلك، فهي ترمز إلى تجديد التزام الأطراف بإعطاء زخم كبير لتنفيذ اتفاق السلام، وهي بمثابة عامل مساعد لتعزيز الطبيعة الشاملة للعملية السياسية. وبالمثل، لا ينبغي أن يكون هدفها إعادة اختراع ما تم الاتفاق عليه، بل بالأحرى إتاحة التنفيذ الفعال للالتزامات المتعهد بها في إطار اتفاق السلام، بأفق زمني واضح ومحدد المعالم.

وفي هذا السياق، يتعين علينا أيضا أن نؤكد من جديد ارتياحنا للدعم العملياتي الذي توفره عملية بارخان للبعثة المتكاملة، التي يجب أن تركز في المقام الأول على آليات لتحسين

قدرتها التشغيلية، بما في ذلك أمن أفرادها. وبالإضافة إلى ذلك، يتطلب تحقيق استقرار الحالة في وسط مالي، الذي هو محور الهجمات الإرهابية المستمرة، التوصل إلى حل شامل. ونكرر التأكيد على أن أي مواجهة للتطرف المصحوب بالعنف، يجب أن تتجاوز النهج العسكري. وينبغي أن نركز على الاستجابة الإنسانية المستدامة التي يمكن أن تلبي الاحتياجات السياسية والاقتصادية لسكان وشعوب مالي.

أختتم بياني بتأييد كلمات رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، السيد موسى فقي محمد، الذي صرح مؤخراً في اجتماع رفيع المستوى بشأن مالي والساحل:

”لا يمكننا أن نشدد بما فيه الكفاية على أن بناء السلام الدائم في مالي وإشراك جميع قطاعات المجتمع أمر ضروري. فعلى الرغم من صحة مقولة أنه لا يمكن وقف العنف من دون مشاركة الأطراف المسلحة، من الواضح كذلك أنه من دون المشاركة الكاملة لعناصر المجتمع الأخرى، ستظل الإنجازات التي تحققت فعلا هشة ويمكن الرجوع عنها وتحت رحمة أي خلاف بين الأطراف. فاستقرار مالي يعني تحقيق استقرار البلدان المجاورة واستقرار منطقة الساحل بأكملها وما يتعداها. ويعني ذلك أن الأطراف الموقعة على اتفاق السلام تتحمل مسؤولية كبيرة.“

السيد ألين (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى الممثل الخاص للأمين العام في مالي، السيد محمد صالح النظيف، وإلى جميع موظفيه على عملهم الهام، وكذلك إلى وكيل الأمين العام لاكروا على إحاطته الإعلامية. ونرحب بتقرير الأمين العام (S/2018/866)، ونشيد، من خلال وكيل الأمين العام لاكروا، بشجاعة العاملين في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مال في ضوء البيئة الصعبة للغاية التي يعمل فيها الأفراد من عسكريين ومدنيين. ونحن، بطبيعة الحال، ندين إدانة قاطعة جميع الهجمات الموجهة ضد أفراد البعثة المتكاملة.

وأود أن أهنئ الرئيس كيتا على إعادة انتخابه وأن أهنئ الشعب المالي ومؤسساته على الانتخابات السلمية نسبيا، على الرغم من المحاولات الإرهابية لعرقلة العملية. كما نثني على الدعم المقدم من البعثة والممثل الخاص للأمين العام النظيف في الجمع بين الأطراف كافة من أجل انتهاء العملية بسلام. وتشجع المملكة المتحدة الرئيس كيتا على مضاعفة الجهود لكفالة تحقيق السلام الدائم ولتحسين حياة شعب مالي كافة، بمن فيهم أولئك الذين يواجهون تزايدا في انعدام الأمن في المنطقة الوسطى.

وأشارك زملائي في الترحيب بتوقيع لجنة متابعة الاتفاق على ميثاق السلام. ويجب الآن على الأطراف التي أعادت تأكيد التزامها بالتعجيل بتنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي أن تعمل وتفي بالتزامها بإحراز تقدم ملموس وفق خارطة طريق ٢٢ آذار/مارس. ومصداقية هذه الأطراف على المحك. وينبغي إحراز تقدم كذلك على صعيد المشاركة المجدية للمرأة في عملية السلام، ونحن نرحب بالخطوات التي اتخذها الرئيس كيتا لضمان الوفاء بتمثيل المرأة بنسبة ٣٠ في المائة في المناصب المنتخبة، على النحو المحدد في القانون المالي.

إن ثمن عدم إحراز تقدم واضح: استمرار تدهور الحالة الإنسانية والأمنية في جميع أنحاء مالي، ولا سيما في المنطقة الوسطى؛ وقد قتل ٢٨٧ مدنيا في الأشهر الثلاثة الماضية، وهو أعلى رقم منذ نشر البعثة المتكاملة. واليوم، يحتاج ٥,٢ ملايين شخص إلى المساعدة لإنقاذ أرواحهم ولحمايتهم، وذلك مقابل ٣,٨ ملايين شخص في عام ٢٠١٧. ولذلك، من المهم أكثر من أي وقت مضى أن تفي حكومة مالي والمجتمع الدولي بالتزاماتهما الإنسانية والأمنية. ونرحب، في ذلك السياق، بالدور الذي تضطلع به المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل.

ومن الضروري وضع خطة أمنية متكاملة لمعالجة الأسباب الكامنة وراء الأزمة الإنسانية والإصابات في صفوف المدنيين. ويساورنا قلق إزاء عدد انتهاكات حقوق الإنسان وحالات الاستغلال والانتهاك الجنسيين؛ ويجب التحقيق في جميع هذه الانتهاكات بدقة من أجل تقديم مرتكبي الجرائم للمساءلة، بما فيها تلك التي تورطت فيها قوات الدفاع والأمن المالية. فهذه إحدى الأولويات العالمية للمملكة المتحدة. وقد استضفنا أمس في لندن مؤتمر قمة دوليا بشأن الحماية كجزء من التزامنا بالارتقاء بالمعايير والتصدي للاستغلال الجنسي والإيذاء والتحرش الجنسيين.

وبالعودة إلى البعثة المتكاملة، نرحب بجهودها الجارية لتركيز ولايتها على المهام السياسية والأمنية الرئيسية، ونشجع إحراز مزيد من التقدم في هذا الصدد، إذ نتطلع إلى استعراض البعثة نصف السنوي في شباط/فبراير.

وخلاصة القول إن هناك حاجة إلى إحراز تقدم سريع من قبل السياسيين في تنفيذ لاتفاق. فهذا هو السبيل الأفضل والوحيد المستدام لتحسين حياة سكان مالي ولتعزيز السلام والأمن الجماعيين.

الرئيسة (*تكلمت بالإسبانية*): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلة دولة بوليفيا المتعددة القوميات.

تشكر بوليفيا وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، السيد جان - بيير لاكروا، على إحاطته الإعلامية بشأن الحالة في جمهورية مالي والأنشطة الميدانية لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. كما نرحب بحضور الممثل الدائم لجمهورية مالي، السفير كونفورو. ونردد ما أعربت عنه الوفود الأخرى من دعم للأفراد التشاديين في البعثة الذين جرحوا في هجوم باستخدام جهاز متفجر يدوي الصنع، ونتمنى لهم شفاء عاجلا وكاملا. ونود أن نعرب كذلك عن تعازينا في وفاة أحد أفراد قوة بارخان أثناء اضطلاعه بمهام القوة.

نود أن نبدأ بالتأكيد على التقدم الهام المحرز في المجال السياسي في مالي. ونشيد ونرحب، في إطار أحكام القرار ٢٤٢٣ (٢٠١٨)، بالتوقيع على ميثاق السلام قبل بضعة أيام في باماكو على هامش اجتماعات لجنة متابعة الاتفاق. ونتفق تماما مع الوفود التي شددت على أهمية ذلك الحدث، إذ أنه يتيح فرصة لتنشيط عملية السلام في ذلك البلد الشقيق. ونتفق أيضا مع قول الأمين العام في الفقرة ٨٧ من تقريره (S/2018/866) بأنه لا ينبغي لميثاق السلام أن ''يكون تكرارا للهياكل أو بديلا لاتفاق السلام والمصالحة''. فالميثاق، على أية حال، هو مجرد صك يكمل بشكل إيجابي مصالح وجهود شعب مالي والأمم المتحدة والمجتمع الدولي، إذ أنه يسهم في نزع فتيل التوترات وفي بناء نظام للتعايش الديمقراطي، سيساعد في التخفيف من صعوبة الحالة التي تسود اليوم في مالي.

وعلاوة على ذلك، فإننا نشيد بالجهود التي تبذلها حكومة جمهورية مالي فيما يتعلق، أولا وقبل كل شيء، بوقف الأعمال العدائية نهائيا على أساس الخطط الوطنية واتخاذ التدابير السياسية الأساسية الرامية إلى تحقيق السلام والاستقرار في البلد. وفيما يتعلق بالانتخابات التي جرت في تموز/يوليه، نثني على حقيقة أنه على الرغم من بعض الصعوبات، جرت الانتخابات في ظروف مرضية وفي بيئة سلمية، بحضور مراقبين دوليين وفي سياق نشر قوات الأمن المالية واضطلاعها بدور نشط وفي ظل دعم حاسم من قبل البعثة المتكاملة، والذي اشتمل بصورة أساسية على دعم لوجستي ومساعدة تقنية.

ونود كذلك أن نشدد على حمل حكومة مالي لراية التقدم في مجالات من قبيل تعيين ونشر سلطات مؤقتة في ٢١ مقاطعة من المناطق الشمالية الخمس، علاوة على التفعيل التدريجي للوحدات المختلطة لآلية تنسيق العمليات.

لقد انقضت خمس سنوات منذ إنشاء البعثة المتكاملة وثلاث سنوات منذ التوقيع على اتفاق السلام والمصالحة في

مالي. ولا تزال جهود مالي الرامية إلى تحقيق الاستقرار اللازم تتطلب دعما كاملا من المجلس ومن المنظمة ككل. لقد أثرت الحالة الإنسانية والأمنية المعقدة والهشة في مالي على جميع أرجاء منطقة الساحل نتيجة لسياسات التدخل وتغيير النظام في ليبيا. وكانت للحالة تداعيات على القطاع الأمني المتقلب، والتي تفاقمت بفعل وجود الجماعات الإرهابية والتنظيمات الإجرامية العابرة للحدود الوطنية في البلد.

وتواصل التهديدات الإرهابية غير المتناظرة والاشتباكات المستمرة بين الجماعات المسلحة والعنف الجنسي والقبلي تهديد سلامة وحياة المدنيين وعرقلة النمو الاقتصادي والتنمية في البلد. ونلاحظ ببالغ القلق أن الأنشطة الإجرامية للمرتزقة وللمتجرين بالمخدرات ومهربي الأسلحة، وأولئك الذين يتجرون بالبشر، في شمال ووسط مالي، أصبحت أسلوب حياة يعرقل التنفيذ الكامل لاتفاق السلام ويساهم بشكل يومي في تدهور الحالة الأمنية والعملية السياسية.

ولكل هذه الأسباب، من المهم تسليط الضوء على العمل الذي يقوم به أفراد البعثة المتكاملة والإعراب عن التقدير لهذا العمل، حيث كثفت البعثة جهودها ليس لمجرد ضمان التنفيذ النهائي لاتفاق السلام من خلال رصد تنفيذه وتيسير إجراء حوار سياسي عبر وساطتها ومساعيها الحميدة، بالتنسيق مع حكومة مالي، ولكن أيضا لإعادة إرساء سلطة الدولة وبسطها في الأجزاء الشمالية والوسطى من البلد.

وبالمثل، فإن عمل البعثة في مجال وضع خطة إصلاح القطاع الأمني وتنفيذ الرؤية الوطنية لإعادة تشكيل قوات الدفاع والأمن المالية، علاوة على وضع الإطار المفاهيمي للشرطة المحلية في مناطق غاو وموبتي وتمبكتو، يتسم بأهمية بالغة.

وختاما، لا يفوت علينا التنويه إلى الإسهامات الممتازة من قبل المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية بقيادة الاتحاد الأفريقي، بالتعاون والتنسيق مع الاتحاد الأوروبي والمنظمة الدولية للفرنكوفونية. ونحث بقوة المجتمع الدولي وندعوه إلى مواصلة الإسهام، جنبا إلى جنب مع تقديم الدعم التقني والتعاون الاقتصادي والإنساني في جميع المبادرات بما يحقق النفع للسكان ويساعد على توطيد الاستقرار والسلام الدائمين في مالي ومنطقة الساحل.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسة المجلس.

وأعطي الكلمة الآن لممثل مالي

السيد كونفورو (مالي) (*تكلم بالفرنسية*): بداية، أود أن أنقل إليكم أسف السيدة كاميسا كامارا، وزيرة الخارجية والتعاون الدولي في مالي، التي لم تستطع أن تكون معنا هذا الصباح بسبب ضيق جدولها الزمني.

ويسرني بالغ السرور أن أعرب لكم، سيدتي الرئيسة، عن تهانئ وفد بلدي الحارة على تولي بلدكم البديع، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، رئاسة مجلس الأمن لشهر تشرين الأول/أكتوبر. ونؤكد لكم تعاوننا الكامل.

وأود أيضا أن أعرب لوفد الولايات المتحدة الأمريكية عن خالص تقديرنا لتسيير أعمال المجلس بصورة ممتازة خلال الشهر الماضي.

وتتيح الإحاطات بشأن هذا البند دائما فرصة سانحة للإعراب للأمين العام أنطونيو غوتيريش، ولجميع موظفي الأمم المتحدة العاملين في مالي مرة أخرى عن عميق امتنان الرئيس إبراهيم بوبكر كيتا وحكومة مالي وشعبها، فضلا عن إعرابنا عن الالتزام المستمر بتحقيق السلام والاستقرار في مالي ومنطقة الساحل وباقي العالم.

وتحيط حكومة مالي علما بتقرير الأمين العام (S/2018/866) المعروض علينا، وأشكر السيد جان – بيير لاكروا، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، على عرضه. وأحيط علما بتعليقات أعضاء المجلس والآمال الكبيرة التي أعربوا عنها في

وقت سابق. وأود الآن أن أشاطر المجلس ملاحظات حكومة مالي المتعلقة بتقرير الأمين العام.

أولا، أرحب بإشادة التقرير بالتقدم الكبير المحرز مؤخرا في تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي المنبثق عن عملية الجزائر. وأود أن أسلط الضوء – من بين التطورات التي لوحظت – على التنظيم الناجح لانتخاب رئيس الجمهورية في الوقت الذي حدده دستور مالي في ٢٩ تموز/يوليه و ١٢ آب/أغسطس. وأسفر الاقتراع الذي جرى في ظروف رآها المراقبون الوطنيون والدوليون مرضية عن انتخاب الرئيس إبراهيم بوبكر كيتا رئيسا للدولة لولاية ثانية مدتها خمس سنوات.

وتسنى الإعداد الجيد للعملية الانتخابية وتسييرها بمستوى مرضٍ في إطار التعاون الثابت وبفضل الجهود المشتركة لجميع الجهات الفاعلة في حيز العمل العام في مالي، بما في ذلك أعضاء المجتمع المدني، فضلا عن المشاركة الكبيرة من قبل شركاء مالي وأصدقائها. وأثني على الدور والإسهام الكبير لموظفي الأمم المتحدة وغيرهم من الجهات الوطنية والدولية في التنظيم الناجح للعملية الانتخابية. وأنوه بصفة خاصة بالعمل الرائع الذي أنجزه السيد محمد صالح النظيف، الممثل الخاص للأمين العام في مالي ورئيس بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي.

وأود أن أشيد أيضا باللواء البلجيكي جون – بول ديكونانك الذي انتهت مدة عمله هناك في ٢ تشرين الأول/أكتوبر، على قيادته المثالية وخدمته الممتازة بصفته قائدا للقوة التابعة للبعثة المتكاملة. وأود أن أعرب، على المنوال ذاته، عن أحر تهاني حكومة مالي إلى خلَفه، اللواء السويدي دينيس غيلينسبور، على الثقة التي أولاها إياه الأمين العام. ونؤكد له التعاون الكامل من جانب حكومة مالي.

وهذه أيضا فرصة للإشادة بالعمل الممتاز الذي اضطلع به خلال السنوات الثلاث الماضية الهولندي، السيد كوين دافيدزي، بصفته نائب الممثل الخاص للأمين العام في مالي. وأرحب بتعيين السيدة جوان آدمسون، من المملكة المتحدة، في هذا المنصب وأؤكد لها دعم جميع الماليين، وأعلم أن جوان حاضرة هنا في القاعة. فهي صديقة عظيمة لمالي والماليين ويمكنها التعويل على دعمنا.

وأتفهم نفاذ صبر مجلس إزاء ما يعتبره تأخيرا في تنفيذ الاتفاق. ومع ذلك، يمكنني أن أؤكد للمجلس أنه ليس هناك أي تضارب في الرغبة المشتركة للأطراف الموقّعة في الوفاء بالالتزامات الواردة في هذه الأداة التي لا غنى عنها، ألا وهي اتفاق السلام والمصالحة في مالي. وقد جسدت الأطراف المالية ذلك الالتزام على أفضل نحو لتوّها بالتوقيع يوم الاثنين ١٥ تشرين الأول/أكتوبر على اتفاق السلام في مالي بين الحكومة والأمم المتحدة، والانضمام الرسمي إليه من الحركات الموقعة وتنسيقية الحركات الأزوادية وائتلاف الجماعات المسلحة، عبر إعلان مكتوب بقبول ذلك الصك. وبموجب شروط ذلك الاتفاق الذي وفرتُ نسخة منه لأعضاء المجلس، تعيد الأطراف المالية التزامها الثابت بالتعجيل بالتنفيذ الكامل والمخلص للاتفاق وفقا للفقرة ٥ من القرار ٢٤٣٣ (٢٠١٨). غير أن اتفاق السلام هذا ليس اتفاقا جديدا في مالي.

صحيح أن الوفاء بتلك الالتزامات قد أعيق كثيرا بسبب التأخير في إقامة علاقات ثقة حقيقية بين مختلف الأطراف المالية. إلا أنه تم الوفاء اليوم بذلك الشرط على النحو الذي تجسده الآثار الإيجابية الناجمة عنه. وكما يعلم المجلس جيدا، فإن إنشاء السلطات المؤقتة وتنفيذ الدوريات المختلطة الجاري حاليا، علاوة على إعادة النشر التدريجي للقوات المسلحة المالية، كلها عوامل تتيح استعادة الإدارة والخدمات الاجتماعية الأساسية التي طال انتظارها في الكثير من المناطق المحلية التي كان يسيطر عليها الإرهابيون والعصابات المسلحة.

ثانيا، يعدُّ وقف المواجهات والاشتباكات بين القوات المسلحة المالية والحركات الموقّعة دليلا آخر على التقدم المحرز. وأسفرت استعادة الثقة أيضا عن مشاركة الحركات الموقّعة على الاتفاق في ضمان سلامة العملية الانتخابية. وقد شهد الأمين العام على ذلك الزخم الإيجابي البنّاء خلال زيارته إلى مالي في أيار/مايو.

وفي السياق نفسه، أنشئت ٦٣ إدارة محلية ٦٣ في منطقتي ميناكا وتاوديني، بهدف تشغيلها بالكامل حتى تتمكن من الوفاء بمهمتها الرئيسية المتمثلة في تقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية للسكان. وأرحب في ذلك السياق باستمرار حملة التسجيل المسبق للمقاتلين، التي تمثّل خطوة كبيرة إلى الأمام في عملية الإيواء المؤقت ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، باعتبارها حجر الزاوية في استراتيجيتنا الوطنية الرامية إلى تحقيق الاستقرار في البلد. وأشير في ذلك الصدد، إلى أن الأطراف المالية قد وافقت في اجتماع اللجنة المعنية بمتابعة الاتفاق المعقود في باماكو في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر على الشروع في تسريع عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج خلال الفترة من ٥-٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر.

وفيما يتعلق بموضوع جهودنا الرامية إلى استتباب الأمن في جميع أنحاء أراضينا الوطنية، تسير عملية إصلاح القطاع الأمني بشكل طبيعي، وفقاً للمعايير المحددة، لا سيما فيما يتعلق بضمان شمول جميع الجهات الفاعلة المعنية.

وكما يمكن أن يرى المجلس، فإن الحكومة لا تزال ملتزمة التزاماً تاماً بالاضطلاع بدور كامل في التنفيذ السريع للاتفاق. ومع ذلك، لا بد من الاعتراف بأن تنفيذ بعض أحكام الاتفاق يتطلب التزامات مالية كبيرة والتي، للأسف، لا تستطيع مالي تقديمها بمفردها. ولذلك أكرر دعوة الحكومة إلى الحشد الفعال للموارد التي تعهد بها شركاؤنا في مؤتمر المانحين بشأن مالي الذي عُقد في باريس في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، الأمر الذي من شأنه أن يمكّننا من التمسّك بالالتزامات الواردة في خريطة الطريق المؤرّخة ٢٢ آذار/مارس وميثاق السلام الذي وقع للتو.

واليوم أكثر من أي وقت مضى، باتت مواصلة تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي، المنبثق عن عملية الجزائر، إحدى الأولويات الرئيسية لرئيس الجمهورية وحكومة مالي. وليس لدينا أي خيار آخر، ناهيكم عن وجود خطة بديلة. وهذا هو الخيار السيادي الذي اتخذناه لبناء مصالحة حقيقية ودائمة لشعبنا في مالي التي تحفل حقاً بالتنوع. ولهذا السبب، في الهيكل الحكومي الجديد المنفّذ في ٩ أيلول/سبتمبر، أنشأ رئيس الدولة وزارة المصالحة الوطنية والوئام الاجتماعي من أجل ضمان تحسين التنسيق بين الإجراءات التي تتخذها الدولة والموارد المالية اللازمة لتنفيذ الاتفاق.

إن وجود العديد من الشباب والنساء في الحكومة هو أيضاً جزء من هذه الدينامية. وتبلغ نسبة النساء، على سبيل المثال، أكثر من ٣٠ في المائة من مجموع عدد الموظفين الحكوميين، وفقاً للتشريعات المتعلقة بتعزيز المساواة بين الجنسين في هيئات صنع القرار في مالي. ونحن نعمل أيضاً على ميثاق السلام والوحدة والمصالحة الوطنية، المنبثق عن أعمال مؤتمر التفاهم الوطني، الذي يدعو إلى تدابير مبتكرة وشجاعة لمساعدة شعب مالي في التضافر من أجل مستقبل مشترك. وفي الوقت نفسه، تعمل الحكومة على استئناف العمل الهائل على الإصلاح السياسي والمؤسسي بغية تكييف مؤسساتنا مع الواقع الحالي في مالي وتمكين نظامنا للحوكمة من الاستجابة الفعالة للمطالب المشروعة لشعبنا.

لا تزال المنطقة الوسطى في بلدنا تعاني من الهجمات الإرهابية العشوائية التي أسفرت عن سقوط العديد من الضحايا، بما في ذلك أفراد قوات الدفاع والأمن المالية والمدنيين الأبرياء. وبفضل تنفيذ الخطة الأمنية المتكاملة للمناطق الوسطى، التي

أشار إلى أهميتها الأمين العام في تقريره، عاد عدد من ممثلي الدولة والهياكل اللامركزية إلى المناطق النائية، الأمر الذي بعث على الارتياح بين الناس. لقد بدأت السنة الدراسية. وقد زار رئيس الحكومة، السيد سومايلو بوبيه مايغا، الذي أشيدَ بجهوده، تلك المناطق هذا الشهر ليشير إلى عودة الدولة ولحضور بدء السنة الدراسية وتوزيع المعونة الغذائية في المناطق المتضررة من انعدام الأمن أو الكوارث الطبيعية. ومع ذلك، وبالنظر إلى حجم الموقف، فمن الضروري مواصلة بل وتعزيز برامج المعونة التي تديرها الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة وغيرها من الهيئات المختصة.

وإننا نشعر بالقلق إزاء الفجوة في تمويل خطة الاستجابة الإنسانية لعام ٢٠١٨ التي يبلغ مجموع احتياجاتها ٣٣٠ مليون دولار. ولم يتم جمع سوى ٣٢ في المائة من هذا المبلغ، على النحو المبين في تقرير الأمين العام. وهذا هو السبب في أن حكومة مالي تشارك الأمين العام ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في إطلاق نداء قوي لتعبئة موارد مالية إضافية لدعم جهود الحكومة الرامية إلى تنفيذ خطط المساعدة استجابة للأزمات الإنسانية المتعددة الجوانب، بما في ذلك الخطط المتعلقة بعودة المشردين والعائدين والخدمات الاجتماعية الأساسية.

وأود أن أنتقل الآن إلى مسألة حقوق الإنسان. إن حكومة مالي لا تزال تشعر ببالغ القلق إزاء احترام حقوق الإنسان بصفة عامة، وإن حقوق الإنسان هي بصفة خاصة محور يتّسق مع تاريخنا ومع الالتزامات الدولية لمالي. فدولة مالي تدرك مسؤوليتها الرئيسية عن حماية الناس وممتلكاتهم، ولا تزال الحكومة مصممة على مواصلة بل تعزيز التدابير المناسبة لضمان احترام حقوق الإنسان، ولا سيما حقوق شعبنا. وهذا هو السبب في إجراء تحقيقات منهجية من جانب الهياكل الوطنية المختصة في جميع الحالات المبلغ عنها أو الادعاءات المتعلقة بالانتهاكات. وقد اتخذت بالفعل إجراءات تأديبية ضد الأشخاص المشتبه في أنهم انتهكوا حقوق الأفراد، حتى قبل انتهاء التحقيقات. وفي هذا الصدد، نظلّ على استعداد لجميع أشكال التعاون في مجالات التدريب، وتبادل الخبرات أو التقنية أو الدعم المالي. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أنه وفقاً للفقرة ٥١ من تقرير الأمين العام، فإن الجماعات المتطرفة العنيفة ترتكب معظم الانتهاكات، وهي لا تُفرّق في خضمّ ضراواتها التدميرية بين المدنيين أو أفراد القوات المالية أو الأجنبية.

وعلاوة على ذلك، تتفق الحكومة مع الأمين العام على أن أي استراتيجية خروج يجب أن تأخذ في الاعتبار البعد الإقليمي، الذي شهد، للأسف، زيادة هائلة في الجريمة المنظمة عبر الوطنية. وهذا هو سبب إنشاء القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، التي تسعى إلى توحيد الجهود والإجراءات التي اتخذتها البلدان الخمسة المعنية في نهج شامل لمكافحة الإرهابيين وجماعات الاتجار بالمخدرات التي ابتليت بها منطقتنا دون الإقليمية بأسرها، ولا سيما منذ انهيار الدولة الليبية في عام ٢٠١١. ونغتنم هذه الفرصة لكي نطلب مرة أخرى أن يقدّم المجلس إلى القوة المشتركة الولاية المناسبة والموارد المستدامة، بما في ذلك من خلال الأمم المتحدة، لتمكينها من أداء مهمتها التي تراها مناسبة، لصالح شعب منطقة الساحل وبقية العالم.

وأود أن أختتم بياني كما بدأته، مجدداً الإعراب عن امتنان شعب مالي للأمم المتحدة وجميع شركائنا الثنائيين والمتعددي الأطراف على استمرار دعمهم المتعدد الأوجه لعملية الانتعاش بعد الأزمة في مالي. وقبل كل شيء، أود أن أؤكد للمجلس أن رئيس جمهورية مالي والحكومة والحركات الموقعة عازمون العقد على التنفيذ المثابر والدؤوب والشامل لاتفاق السلام والمصالحة في مالي، المنبثق عن عملية الجزائر. وفي هذا السياق، نعلّق أهمية خاصة على الأحكام ذات الصلة من القرار ٢٤٢٣ (٢٠١٨)، ولا سيما الفقرات ٤ و ٥ و ٦.

وأخيراً، أود مرة أخرى أن أحيي ذكرى جميع الضحايا – مدنيين وعسكريين، ماليين وغير ماليين – الذين جادوا بأرواحهم أثناء أداء واجبهم في مالي. وأود أن أخصّ بالذكر الجندي الفرنسي الثالث والعشرين الذي لقي حتفه في مالي، قبل بضعة أيام فقط. وأتمنى الشفاء العاجل للجنود الخمسة من الوحدة التشادية الذين جرحوا في مالي. وبطبيعة الحال، لا يمكنني أن أنسى قواتنا ومدنيينا.

رُفعت الجلسة الساعة ١١/٥٥.